الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان:

السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة: 2000-2020

من إعداد الطالب:

- بانوح يحي

تحت إشراف:

الأستاذة: عثمانية ح.

السنة الجامعية: 2023/2022

ملخص:

تعالج هذه الدراسة أحد المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في تحديد أحد أهم السياسات الإقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي وتمويلها والمتمثلة في السياسة المالية، حيث تلعب هذه الأخيرة دور حيوي وفعال في تحقيق العديد من الأهداف التي تحتاجها إقتصاديات الدول. من خلال دراستنا لدور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 فإن السياسة المالية لها دور هام في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف النفقات العامة في الجزائر.

ومنه، فإن سياسة الإنفاق العام في الجزائر تعتمد أساسا على مداخيل قطاع المحروقات بصفة أساسية، وذلك لأن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بالدرجة الأولى.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية، التنمية الإقتصادية، الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

Abstract:

This study addresses an important topic in determining one of the key economic policies that contribute to achieving economic development, economic stability, and financing, namely fiscal policy. This latter plays a vital and effective role in achieving various objectives needed by economies of countries. Through our study of the role of fiscal policy in achieving economic development and economic stability in Algeria during the period 2000-2020, we found that fiscal policy plays an important role in providing the necessary financial resources to finance various public expenditures in Algeria.

Hence, the public spending policy in Algeria depends mainly on the revenues of the hydrocarbon sector mainly, because the Algerian economy is a rentier economy in the first place.

Keywords: fiscal policy, economic development, expenditure.

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله تعالى الذي أمدني بالقوة والصبر والعون والكرم ووفقني في عملي هذا، ولا يسعني وأنا أنهي هذه الدراسة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير لكل الذين قدموا لي العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "عثمانية حنان " الذي أتقدم إليها بخالص العرفان والشكر والتقدير على النصائح والتوجيهات القيمة التي أفادتني بها طيلة مدة انجازي هذا العمل.

كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر إلى من ساعدني ومنهم أخي أحمد.

فـهرس المحتويـات

العنــاوين	رقم الصفحة
الملـخص	/
التشكرات	/
فـهرس المحتويـات	/
قـائمة الجداول	/
قـائمة الأشكـال	/
المقدمة العامة	أ– ب – ت–ث
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
مقدمة الفصل	**02**
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	03
المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الإقتصادي	03
المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية	14
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية وأنواعها	16
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية ودورها	20
المطلب الأول: النفقات العامة	20
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	24
المطلب الثالث: الموازنة العامة	28
المطلب الرابع: دور أدوات السياسة المالية	33
خا**تمة الفصل**	35
الفصل الثاني: التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي	
مقدمة الفصل	**37**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية	**38**
المطلب الأول: ماهية التنمية الإقتصادية	38
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الإقتصادية	41

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الإقتصادية ومعوقاتها	44
المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية ومؤشراتها	**50**
المطلب الأول: وسائل تمويل التنمية الإقتصادية (وسائل محلية وأجنبية)	50
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الإقتصادية	55
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية	59
خاتمة الفصل	64
الفصل الثالث: دراسة واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	
مقدمة الفصل	**66**
المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2000-2020	**67**
المطلب الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر	67
المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2020	72
المبحث الثاني: السياسة الإرادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	**74**
المطلب الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر	74
المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2020	80
المبحث الثالث: الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	**82**
المطلب الأول: الإطار التنظيمي للموازنة العامة في الجزائر	82
المطلب الثاني: تحليل أثر السياسة المالية على النمو والإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2020	87
خاتمة الفصل	**94**
الخـاتمــة العـامة	**99-95**
قـائمة المراجـع	/

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنــاوين	رقم الصفحة
01	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية	69
02	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات	71
03	يوضح تطور إجمالي النفقات العامة (2000-2020)	72
04	تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2020)	80
05	يوضح تطور رصيد الميزانية العامة خلال فترة 2000-2020	85
06	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).	87
07	يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	89
08	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	90
09	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	92

قائـــــمة الأشكال

رقم الجدول	العنــاوين	رقم الصفحة
01	يوضح تطور إجمالي النفقات العامة خلال فترة (2000-2020)	72
02	النسيج الجبائي الجزائري 2004.	76
03	يوضح تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2020)	80
04	يوضح تطور الموازنة العامة (2000 -2020)	86
05	يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	88
06	يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2020	89
07	يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	91
08	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	93

المقدمـة العـــامـة

تعتبر التنمية الإقتصادية الهدف المسطر لأي سياسة إقتصادية، سواءا بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول المتخلفة، فهي من المسائل الجوهرية التي شغلت الكثير من الإقتصاديين والباحثين، قديما وحديثا بهدف التعرف على طرق وأساليب تحقيقها، حيث تسعى كل دولة جاهدة الى تحقيق تنمية إقتصادية من خلال أدوات السياسة الإقتصادية، ومن بينها السياسة المالية؛ التي تعتبر المرآة العاكسة للحالة الإقتصادية وظروفه، فهي تحتل مكانة هامة من بين السياسات الإقتصادية، بالإضافة الى ذلك لها تأثير على الوضع السياسي فهناك إرتباط بين الحياة السياسية وما يطرأ عليها من أحداث، وبين السياسة المالية لدولة ما. فكلما كان النظام السياسي رشيد كانت سياسة الدولة رشيدة ومنه تكون ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية.

يرتبط تطور السياسة المالية إرتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الإقتصاد ومع الإهتمام المتزايد بفعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية والنمو الإقتصاديين، سعت الدول النامية لتبني مجموعة من الإجراءات من بينها سياسة مالية توسعية، لضمان نوع من التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة والتي تنسجم مع تحقيق أعلى معدل للنمو الإقتصادي.

✓ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية إختيار الموضوع في معرفة مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي، ومحاولة معرفة آلية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق النمو الإقتصادي.

هذه الدراسة قد يمكن أن تخدم متخذي القرارات إتباع إستراتيجية للإقتصاد الوطني للخروج من المشاكل المتعلقة بالتنمية الإقتصادية، وهذا ما يدفعنا الى محاولة تقديم رؤية عامة حول تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

✓ **أسباب إختيار الموضوع:**

- محاولة مقارنة ما يتم تناوله نظريا حول السياسة المالية وما نجده في أرض الواقع، وذلك للدور الحساس التي تقوم به السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

- الرغبة في معرفة مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي والإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2020).

✓ **المناهج المستخدمة في الدراسة:**

- بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة إخترنا المنهج الوصفي، فيما يتعلق بالمفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وأدواتها التنمية الإقتصادية وأهميتها.
- إستعننا كذلك على المنهج التاريخي للوقوف على مراحل تطور السياسة المالية، كما اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي، وذلك لتحليل الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- كما إعتمدنا على المنهج الإحصائي، حيث تم جمع العديد من المعطيات الإحصائية من مختلف المصادر الرسمية، بالإضافة الى مؤشرات النمو الإقتصادي.

وعليه ومما سبق، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى إسهام السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟**

من خلال هذا السؤال الرئيسي يمكننا طرح **أسئلة فرعية** تساعدنا على الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي من بينها:

- ما مفهوم السياسة المالية وما هي أدواتها؟
- كيف تتحقق التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي؟
- هل تعتبر السياسة المالية هي السياسة الإقتصادية الناجعة في الجزائر لتحقيق النمو الإقتصادي والإستقرار الإقتصادي؟
- هل يعتبر الإعتماد على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كبير عائق أمام تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تحقيق التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بتنمية وتفعيل مختلف الموارد خارج قطاع المحروقات.
- ✓ **الفرضية الثانية:** السياسة المالية هي إحدى السياسات الإقتصادية الفعالة المنتهجة في الجزائر لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** لم يتحقق النمو الإقتصادي المنتظر والمرجو بالمقارنة مع ضخامة الموارد المالية التي خصصت لها خلال الفترة 2000-2020.

للتأكد من صحة الفرضيات وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى مقدمة عامة وثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة عامة، الفصل الأول سنتناول الإطار النظري للسياسة المالية والذي سنتطرق فيه إلى ماهية السياسة المالية، أدواتها وكذا دورها.

أما الفصل الثاني سنتناول التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي والذي يبين المفاهيم العامة حول التنمية الإقتصادية وأيضا إستراتيجيات التنمية الإقتصادية ومؤشراتها.

الفصل الثالث، أعد لدراسة السياسة المالية خلال الفترة 2000-2020، والذي يعالج واقع السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة وفيه سنتحقق أكثر مدى مساهمة السياسة المنتهجة في تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي.

- ✓ **صعوبات الدراسة:**

من أهم الصعوبات التي إعترضتنا أثناء إنجاز هذا العمل، نذكر:

- نقص المصادر والمراجع الحديثة المتعلقة بصميم الموضوع وصعوبة الحصول عليها خاصة فيما يتعلق بحالة الجزائر على المواقع الرسمية.
- تضارب بعض الإحصائيات أحيانا لإختلاف مصادرها.
- عدم وجود نظام معلومات موحد للإحصائيات في الإقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

مقدمة الفصل

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الإقتصادية كالسياسة النقدية والإئتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، ولا شك أن المتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور والمدارس الإقتصادية يلاحظ دلك الإختلاف الشاسع الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى ،كما يلاحظ بين أهداف السياسة المالية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة ، كما إنتقلت السياسة المالية من الطور الحيادي الى الطور التدخلي في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وذلك عقب الأزمة الإقتصادية الكبرى عام 1929 م التي تعرضت لها الإقتصاديات الغربية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

ينطوي مفهوم السياسة المالية على استخدام أدوات المالية العامة للتأثير في مجريات وتوازنات النظام الإقتصادي لتعظيم الرفاهية الإقتصادية، وتشتق السياسة المالية معناها وإتجاهاتها من تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، وقد إستهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ن ومن ثم ركز الإقتصاديون جل إهتماماتهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها.

وعلى هذا الأساس نتناول في هدا الفصل الذي يحوي على مبحثين:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية ودورها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

ظهرت محولات وإجتهادات عديدة في محاولة تعريف السياسة المالية، وذلك باختلاف المرحلة الزمنية والظروف الفكرية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي سادت العالم عبر مر العصور، حيث سادت فكرة ترادف كل من المصطلحات السياسية، المالية العامة والموازنة العامة فترة طويلة من الزمن ويمكن إرجاع ذلك ربما الى أصل مصطلح السياسة المالية، حيث أنها مشتقة من الكلمة الفرنسية FISC والتي تعني بيت المال أو الخزينة [1]، ولذلك كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية.

وسنتناول فيما يلي تطور السياسة المالية على مر العصور:

1-السياسة المالية في العصور القديمة

تظهر صورة السياسة المالية في العصور القديمة باهتة للغاية، إذ كانت مالية الدولة آنذاك مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق، ومن ثم لا توجد عليه أي رقابة من أحد ويمكن إرجاع تأخر تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور إلى أسباب عدة نذكر منها: عدم الاهتمام المفكرين القدماء ونظرهم بدون احترام لماديات الحياة بصفة عامة، سيطرة الدولة المطلقة، بساطة الحياة الإقتصادية وكذا قلة الظواهر الإقتصادية وضآلة وزن الإعتبارات المالية البحتة.[2]

تضم هذه الفترة ما يلي:

1محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة– دراسة .مقارنة–**، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، 2007 ، ص8.

[2]هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية – دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى،2006 ، ص39 .

1-1 العصر الفرعوني:

يعد من العصور الأولى التي ظهرت فيها بوادر السياسة المالية، حيث عرفت الدولة المصرية نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الرسوم الجمركية كأدوات للسياسة المالية من جانب الإيرادات .كما فرضت السلطة ضرائب مباشرة على دخل الثروة العقارية والثروة المنقولة كما فرضت الدولة أيضا الرسوم الجمركية على الحاصلات المستوردة من الخارج، كما عرفت مصر ضريبة التركات وكان سعرها تصاعدي ما بين 5 % و10 %.

1-2 العصر اليوناني:

تعد كتابات كل من أفلاطون وأرسطو من أهم الكتابات الفلسفية التي تحتوي على كثير من مبادئ الفكر المالي، كما أن أفكارهم كان لها الأثر الكبير على مسيرة الفكر المالي حتى الوقت الحاضر.

فأما عن أفكار أفلاطون فيمكن إستخلاصها من كتابه «القوانين» كما يلي[1]:

- يرى أفلاطون أفضلية إشتراك جميع أفراد المجتمع في ملكية كل شيء وإستخدام كل شيء في جو تسوده الصداقة، وبالتالي فهو يقضي على فكرة الملكية الخاصة، وينادي بفكرة الإنتاج والإستهلاك الجماعي وعدالة التوازن بين جميع أفراد المجتمع دون فروق.

- ضرورة تناسب عدد سكان المجتمع مع الموارد المتاحة للدولة بإستمرار مع المحافظة على ثبات عدد السكان، ولتحقيق ذلك يقترح أفلاطون بإرسال ا لأفراد الزائدين إلى المستعمرات القريبة، أو السماح لهم بالهجرة.

- ضرورة سن القوانين والتشريعات التي تمنع حدوث فروق بين ما يحصل عليه الأفراد وإختلال عدالة التوزيع، لذلك كان ينصح أفلاطون بضرورة الإنفاق بسخاء على التعليم الذي يؤدي بدوره إلى حسن تصرف الأفراد.

[1] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**–، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر،2007 ، ص182.

- عدم السماح للعمال والفلاحين بالاشتغال بالتجارة والفنون لأن هذه المهن في رأيه تفسد الطباع، بيد أنه يسمح للأجانب المقيمين بالدولة بممارسة تلك المهن حتى يوفروا الجو الترفيهي للفئات العاملة الأخرى، ومن ثم يمكن القول بأن أفلاطون يعترف بأهمية حصول العاملين بقطاع الخدمات على نصيب من توزيع الدخل القومي.

- أهمية مراقبة الأسعار ونوعية السلع المنتجة والتجارة الخارجية حيث يسمح بتصدير السلع الفائضة عن الحاجة واستيراد السلع الضرورية فقط، كما يرى أفلاطون ضرورة أن تتولى الدولة تحديد حدود عليا ودنيا للثروة التي يمكن أن يحوزها الأفراد.

من خلال قوانين أفلاطون التي أدرجها في كتابه " القوانين" تتضح لنا بعض الأفكار المالية والتي من بينها تحقيق العدالة والسعادة والتكامل الاجتماعي لأفراد المجتمع، وحسن توزيع الناتج الوطني من خلال الإنتاج والاستهلاك الجماعي وتنظيم علاقات الإنتاج والأفراد.

وما يلاحظ كذلك أن أفلاطون أغفل تماما الحديث عن استخدام الضرائب أو الرسوم سواء على الإنتاج أو التجارة، كما أشار إلى مجالات الإنفاق العام وهي الحروب والتعليم والعدالة والأمن ودفع أجور العاملين والحرفيين، فضلا على الإنفاق التحويلي على غير العاملين كالنساء والأطفال.

أما عن أفكار أرسطو، الذي يعتبر أنبه تلاميذ أفلاطون فإنه قد ناقش العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على نحو أكثر واقعية من أستاذه أرسطو أما عن أهم أفكاره فتتمثل في:[1]

- الدفاع عن الملكية الفردية عكس ما نادى به أفلاطون من الملكية الجماعية، حيث يرى أرسطو أن عدالة توزيع الدخل الوطني تختل في حالة الملكية الجماعية، كما يرى أن قيمة الإنتاج أو الدخل تكون أكبر في حالة الملكية الفردية منها في حالة الملكية الجماعية.

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص184.

- تتم المدفوعات التحويلية والإعانات للفئة غير عاملة بدون تدخل الدول ة وإنما على أساس فردي بدافع الحب والعطف والصداقة.

- دعا أرسطو كما أستاذه إلى ضرورة الإنفاق على التعليم والتدريب لأن ذلك يؤدي إلى نقص نسب الانحراف والجريمة.

- ضرورة وقف التبادل التجاري بمجرد الحصول على القدر الكافي من الدخل لأنه وحسب أرسطو فان تحقيق أي فائض في الدخل لدى بعض المواطنين يكون على حساب تحقيق خسائر لدى البعض الآخر وهذا ما يؤدي إلى إختلال عدالة التوزيع التي تؤدي بدورها للإضطرابات والثورات.

- ضرورة التناسب بين الإنفاق والموارد وبين الأفراد وما يساهمون به حيت تتحدد إستفادة الأفراد من الإنفاق العام بنفس نسبة مساهمة كل منهم في تمويل الخزانة مع الإشارة إلى أن تمويل الأفراد للخزانة العامة يكون بدافع الحب والعطف، أي أنى أرسطو هو الآخر لم يتعرض لموضوع الضرائب والرسوم.

مما سبق نستخلص أن أسطو و أفلاطون اهتما بتحقيق العدالة بين المواطنين في التوزيع، الأسعار، منع الاستغلال والاحتكار وهذا ما يمثل أهداف السياسة المالية الحالية، أما من جانب الإنفاق فقد لتفقا كل من الفيلسوفين على ضرورة الإنفاق على التعليم والتدريب ، إلا انهما اختلفا في طريقة التوزيع حيث رأى أرسطو أن يكون التوزيع بالتساوي بين أفراد المجتمع، في حين رأى أفلاطون أن تكون استفادة الأفراد متناسبة مع ما ساهم به في تحقيق الموارد العامة بالإضافة الى مناداته بالملكية الجماعية في حين نادى أرسطو بفكرة الملكية الخاصة التي تحقق زيادة الإنتاج.

2- السياسة المالية في العصور الوسطى

يقصد بالعصور الوسطى تلك الحقبة من الزمن التي تمتد من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي إلى القرن الخامس عشر[1]، وما يعرف على هذه الحقبة

1حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**–، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر، 2007 ، ص190.

من الزمن بأنها مرحلة ركود فكري وإقتصادي، كما تميزت أوروبا آنذاك بسيطرة الكنيسة على الحياة المدنية والاقتصادية، ولعل الحدث الأبرز خلال تلك الفترة هو ظهور فلاسفة عكفوا على دراسة الفلسفة اليونانية القديمة والتعليق على كتابات أرسطو وأفلاطون وإضافة أراءهم الخاصة ومن أهم ما جاء به هؤلاء الفلاسفة:[1]

- أهمية التدخل الحكومي لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام.
- ضرورة إشراك المالكين للثروة للأفراد الذين لا يمتلكون شيئا في استخدام ما لديهم من ثروة.
- حق الدولة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وقصوى لها.
- عدم جواز فرض الضرائب، أو تحديد مقدارها إلا بمعرفة وموافقة ممثلي فئات الشعب المختلفة، رجال الدين، النبلاء وعامة الشعب.
- وجوب اتصاف الضريبة بالعدالة، واليقين، والسهولة، والاقتصاد وهي نفس الصفات التي أشار إليها أدم سميث (فيما بعد).

3- السياسة المـالية في العصر الحديث

3-1 السياسة المالية عند التجاريين:

ظهر هذا المذهب وتسيد على الأفكار الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد أطلق عليه البعض مصطلح" المعدنيين" إشارة إلى أهمية المعدن النفيس في نظريات كاتبيه، كما إستخدم أيضا في الوقت نفسه مصطلح "التجاريين " ليغطي الكتابات التي دافعت عن فكرة الفائض في الميزان التجاري.[2]

1 حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 190.

[2] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص50.

ومن أهم ما تميز به هذا العصر تحرر العبيد وهجرة الفلاحين من الإقطاعيات إلى المدن، كما ازداد التوسع في النشاط التجاري، وإكتشف المعدن النفيس الذي سمي به هذا العصر .وأما عن مظاهر تدخل الدولة فتمثلت في:[1]

- فرض الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات وذلك بهدف حماية المنتج المحلي.
- تخفيض الرسوم على المواد الأولية.
- إعانة الصادرات، ومنح الإمتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة.
- تحديد الأجور والأسعار.
- تشجيع هجرة العمال المهرة إليها من الخارج.
- إنشاء الأساطيل الضخمة لإمكان نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

غير أن الإهتمام الكبير للتجاريين وتعظيمهم لدور التجارة الخارجية، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أدى إلى ظهور مساوئ عديدة: كظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة، وقيام الحروب بين الدول وذلك بحثا عن فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وأهملت بذلك الزراعة، مما أدى مرة أخرى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، وظهور مذهب إقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية ألا وهو "المذهب الحر " أو كما يسمى " مذهب الطبيعيين".

3-2 السياسة المالية عند الطبيعيين (المذهب الحر الفيزوقراط):

ظهرت الأفكار الاقتصادية لمذهب الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وقد أقاموا مذهبهم على أساس فكرة القانون الطبيعي والتي تقوم على أساس[2]:

- إحترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 51.

[2] نفس المرجع، ص 52.

- عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، إلا في حدود ضيقة مثل توفير الحماية والأمن وإنشاء الطرق.

- إحترام الحرية الإقتصادية، والتي تشمل حرية التجارة الداخلية والخارجية.

- اعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة، وهو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى.

كما أن الطبيعيون إهتموا بالزراعة كونها في نظرهم المصدر الحقيقي للثروة، ووصفوا باقي القطاعات بالعقيمة، ولذلك نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط، وذلك على ملاك الأراضي وأن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأراضي، وعدم فرض أي ضرائب على أي نشاط آخر.

3-3 السياسة المالية في الفكر التقليدي: لقد بنيت السياسة المالية في الفكر التقليدي على مجموعة من الأسس إستمدها رواد هذا الفكر من أمثال ديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وألفريد مارشال من مبادئهم الشهيرة، والتي من بينها نذكر تعادل الإستثمار والإدخار عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل، قانون ساي الشهير" كل عرض يخلق الطلب عليه "، أي أن كل زيادة في الإنتاج تخلق الزيادة في الدخل وبالتالي الزيادة في الطلب، سيادة مبدأ الحرية الإقتصادية، وأن مصلحة المجتمع هي مصلحة مجموع أفراده ومن بين تلك الأسس ما يلي:[1]

- **الأساس الأول** :أن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية، وهو يحقق الصالح العام ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن والنظام.

- **الأساس الثاني** :حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الإقتصادية، وإكتفائها بتوفير الأمن والعدالة والمرافق العامة، أو كما كانت تسمى " بالدولة الحارسة " وألا يؤثر نشاط الحكومة على نشاط القطاع الخاص، فإذا تأثرت قراراتهم الاقتصادية نتيجة الإنفاق الحكومي أو نتيجة لتحصيل الدولة للإيرادات العامة، فإن هذا حسبهم يعتبر

[1] عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1997 ، ص152 .

تدخل من الحكومة، وتعتبر هذه السيادة المالية من وجهة نظرهم سياسة مالية خاطئة، كما عبر ساي عن هذه الفكرة بأن أحسن نفقة هي الأقل حجما.

- **الأساس الثالث:** مبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة، حيث تتساوى النفقات العامة والإيرادات العامة، كما اعتقد التقليديون أن توازن الميزانية يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة.

ومنه وحسب مبادئ المدرسة التقليدية والأسس التي جاءت بها، فقد كانت أدوات ووسائل السياسة المالية التقليدية كما يلي:[1]

- الإنفاق العام يشمل فقط الإنفاق على الخدمات الضرورية للدولة لأن الدولة بنظرهم مدير سيء ومسرف.

- تفرض الضرائب لتمويل ذلك الإنفاق العام شريطة أن يكون لها أقل تأثير على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع.

- القروض وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة في حدود ضيقة، وتستعين في سدادها بحصيلة الضرائب، فكأن هذه القروض اختيار لضريبة مستقبلية بدلا من الضرائب الحاضرة.

- أما بالنسبة للتمويل التضخمي فلم تلجأ إليه الدولة في هذه المرحلة من التطور.

لقد فشلت السياسة المالية التقليدية في معالجة التقلبات الإقتصادية الحادة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى، وتبين بوضوح أن التمسك بهذه السياسة المالية لا يحقق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها، بل أنها تلحق الضرر بإقتصاديات الدول، فعلى سبيل المثال في أوقات الرواج الإقتصادي تزداد الدخول النقدية فيرتفع معها حصيلة الضرائب، وبالتالي تزداد إيرادات الدولة مما يدفعها تحقيقا لمبدأ توازن الميزانية إلى زيادة الإنفاق العام، وهذا ما يزيد من حدة التضخم وازدياد الدخول النقدية فترتفع مرة أخرى حصيلة الضرائب فتزيد الحكومة مرة أخرى من إنفاقها لتوازن ميزانيتها، فيزداد التضخم حدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى

[1] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص153.

يخرج الدولة من مبدأ حيادها المالي، أما في حالة الركود والكساد أين تقل حصيلة الضرائب وتنقص بالتالي إيرادات الدولة وبذلك تخفض من إنفاقها وذلك حتى تتوازن الميزانية.

ومنه فإنه في كلتا الحالتين تتفاقم الأزمات الاقتصادية، فضلا على أن مبدأ الحياد في النشاط المالي حتى ولو كان في حدوده الضيقة والمتمثل في نفقات الدفاع قد أثبت خطأه لأنه ثبت أن لهذه النفقات من الآثار الاقتصادية ما يغير هياكل الإنتاج الوطني، وبالتالي التأثير في طبقات المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي ككل.

3-4 السياسة المالية في الفكر الحديث (الدولة المتدخلة):

تعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 الحد الفاصل الذي ثبت فيه عدم نجاعة السياسة المالية التي كانت متبعة من قبل (الفكر الكلاسيكي)، وظهر بذلك الفكر الحديث الذي كان من أبرز رواده الاقتصادي الشهير كينز، حيث أن هذا الأخير هاجم في كتابه "النظرية العامة " قانون ساي للأسواق، وذلك لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، وبرهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التشغيل .كما بين التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأن هذه الأخيرة لا تتساوى مع المجموع الجبري لمصالح أفراد المجتمع، كما بين أن الدولة ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص .ونتيجة لهذا التطور الذي عرفه الفكر الإنساني وما صاحبه من أحداث اقتصادية وسياسية واجتماعية، بدأت أفكار جديدة تظهر وتنتشر مثل انتشار الروح الديمقراطية، ومطالبة الدولة بالمزيد من الخدمات؛ أي بزيادة النفقات العامة، وكذا ظهور قوة النقابات العمالية...الخ . ونتيجة لهذا التطور في الفكر وما واكب ذلك من أحداث توسع نشاط الدولة وأصبح تدخلها في النشاط الاقتصادي أمرا مقبولا، بل وأصبح لزاما عليها القيام بخدمات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى قيامها بوظائفها الأساسية.

ونوضح فيما يلي أهم هذه الملامح من الناحية المالية العامة:[1]

- انتقاد الحياد المالي للدولة وأصبح مطلوبا وضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية،

[1] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص 156.

- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة، واستخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الإقتصادي.

ومما سبق يلاحظ أن هذه السياسة المالية قد ساهمت في معالجة الكساد الكبير والتضخم الذي حدث عقب الحروب العالمية، ونجحت هذه السياسة عند تطبيقها في إقتصاديات الدول المتقدمة.

- **السياسة المالية في الدول الرأسمالية (المتقدمة اقتصاديا)**

يتمثل هدف السياسة المالية في الدول الرأسمالية في السعي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والعمالة الكاملة، حيث يقوم القطاع الخاص أساسا بوظيفة الإنتاج، فإذ أحدث مثلا كساد في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم تستخدم السياسة المالية لزيادة مستوى الطلب ورفع الإنفاق الكلي حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج (العرض الكلي من السلع والخدمات)، والذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج.

ويمكن رفع مستوى الطلب بواسطة السياسة المالية بأكثر من طريقة، لعل أهمها ما يلي[1]:

- زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بمعنى زيادة الإنفاق العام.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى الإنفاق الخاص وتشجيعه بزيادة والمدفوعات الإعانات التحويلية كالمنح والإعانات، وتخفيض الضرائب.
- زيادة الإنفاق العام والإنفاق الخاص معا: أي بزيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، وزيادة المدفوعات التحويلية أو خفض الضرائب.

وتؤدي زيادة الطلب الذي يسعى إليه الإقتصاد الرأسمالي في حالة الكساد إلى زيادة العمالة والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة العرض وبالتالي يقترب الإقتصاد الوطني شيئا فشيئا من حالة العمالة الكاملة.

1 عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1996 ، ص50 .

أما في الحالة المعاكسة أين يزيد الطلب الكلي زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة مماثلة في الدخل الحقيقي فإن هذا سيؤدي إلى حدوث حالة تضخم في المجتمع عندئذ تستخدم السياسة المالية وسائلها لخفض مستوى الطلب ومستوى الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج.

يتضح مما سبق أن دور الساسة المالية في المجتمعات الرأسمالية إنما هو دور فعال وهام في كثير من الحالات لتحقيق الإستقرار الإقتصادي في مستوى التشغيل والدخل، غير أن رسالتها تقتصر على موازنة ومساندة الإستثمار الخاص، وسد أي فجوة كانت انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص حجم الإستثمار الخاص، أو زيادة الإنفاق الكلي من القدر الكافي.

- **السياسة المالية في المجتمعات الاشتراكية:**

لا شك أن السياسة المالية في المجتمعات الإشتراكية تختلف عن تلك السياسة المالية المتبعة في المجتمعات الرأسمالية، ويرجع ذلك لإختلاف الأسس الموجهة للإنتاج والتوزيع في كل منهما، حيث أن المجتمعات الإشتراكية تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها ومن التخطيط الوطني الشامل أسلوبا لإدارته.

وتتولى الخطط الموضوعة مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية وتوجيهها بين مختلف الأنشطة لتحقيق النمو المتوازن، ولهذا السبب نجد أن السياسة المالية تقوم بوظيفتين أساسيتين هما توزيع (الدخل الوطني) والرقابة والإشراف على المشروعات الإنتاجية .فوفقا لوظيفة التوزيع فإنه يتم توزيع الدخل الوطني بواسطة السياسة المالية العامة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وتختلف درجات إعادة التوزيع من دولة إشتراكية إلى أخرى حسب درجة نموها، ولكنه يتم أساسا في الاتجاهات الثلاثة سواء بين فئات المجتمع وعلى الأخص في بداية مرحلة ا لتحول الإشتراكي لتأكيد تنمية القطاع العام، أو بتوجيهها بين فروع الإقتصاد الوطني، وخاصة بالتركيز على الصناعة وبالذات الصناعة الثقيلة، كما تراعي أيضا في إعادة توزيع الموارد تحقيق تنمية المناطق المتخلفة فيها والارتقاء بمعدلات تنميتها .وإلى جانب وظيفة التوزيع تؤدي المالية الإشتراكية وظيفة أخرى لا تقل أهمية عن

هذه الوظيفة ألا وهي وظيفة الرقابة والإشراف المالي، وتتحقق هذه الوظيفة في ثلاث إتجاهات أساسية:[1]

يتمثل أولها في الرقابة المالية داخل المشروعات الإنتاجية ذاتها، والرقابة المالية بين مختلف المشروعات، وثانيها في ميزانية الدولة من خلال العمليات المتعلقة بإعدادها وتنفيذها لتقوم بدورها في تحقيق الرقابة على الوحدات الإقتصادية في تسييرها .وثالثها، في الإستعانة بنظام الإئتمان والتسوية المحاسبية المتعارف عليها في الإقتصاد الاشتراك، وأيا ما كان الدور الذي تلعبه السياسة المالية سواء في الإقتصاديات الرأسمالية أو نوع من التناسق بينها وبين غيرها من السياسات وعلى الأخص السياسة النقدية والإئتمانية في الدولة حتى تدعم كل منها الأخرى بقدر الإمكان.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية، لان مثل هذا التعريف يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة الى تحقيقها، والتي تختلف من دولة الى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي، ودرجة تطورها الاقتصادي، ارتباطا بظروفه، أوضاعه، موارده واحتياجاته، هذا ما يقود بالنتيجة الى تعدد المفاهيم التي يتم بموجبه تحديد ماهية السياسة المالية.

وعلى هذا فلن الفكر الاقتصادي يتميز بعدة تعريفات للسياسة المالية نذكر منها:

- **التعريف الأول:** السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية " FISC " والتي تعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فلن المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي، النفقات وسياسة الدين العام، ولكن في الاستخدام الحديث فلن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق إستقرار أو تشجيع مستويات الإنشات الإقتصادي.[2]

[1] عادل احمد حشيش، نفس المرجع سابق،ص 51.

[2] محمد حلمي الطوابي، **اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط01، 2007،ص08.

- **التعريف الثاني:** السياسة المالية برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي، الاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع.[1]

- من هذا التعريف يمكن القول بان دور وتأثير الدولة في الأنشطة الإقتصادية ينعكس بناءا على السياسة المالية، وان السياسة المالية عبارة عن برنامج تنوي الحكومة تنفيذه، وان هذا البرنامج يحمل في طياته تحديدا واضحا لأهداف المجتمع، وان السلطة التنفيذية ملزمة بتحقيق هذه الأهداف قدر المستطاع.

- **التعريف الثالث:** هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، أي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الميزانية العامة للدولة.[2]

- **التعريف الرابع:** هي السياسة التي يتم بموجبها إستخدام كافة ما تتضمنه المالية العامة بجانبيها الانفاقي والتحصيلي، من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.[3]

إن هذا التعريف يجعل السياسة المالية جزء من مفهوم أوسع واشمل، وهو السياسة الإقتصادية، والتي يمكن أن تتضمن تحقيق الإستخدام الكامل والكفؤ للموارد، من خلال التأثير في تخصيص الموارد وتوجيهها بالشكل الذي يتم من خلاله الإسهام في الدخل، الإنتاج، الاستخدام، تحديد الأسعار، تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتوفير قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخول...الخ.

من خلال ما سبق نستطيع القول بان جميع التعاريف تتفق على أن السياسة المالية هي:

نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة، الضرائب والقروض، للتأثير على كافة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية، بقصد تحقيق أهداف معينة وفقا لطبيعة

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص15.

[2] محمد العربي شاكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01،2006، ص118.

[3] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، ط 01 ،2008، ص335.

ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع، والمتغيرات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية السائدة فيه.

وبمعنى آخر هي برنامج مالي تتبعه الدولة، عن طريق استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة إضافة الى القروض بغية تحقيق المصلحة العامة، بحيث تتمثل هذه الأخيرة في إشباع الحاجات العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي وتوفير إمكانية النمو المستقر للإستقرار الوطني.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية وأنواعها

1- أهداف السياسة المالية

إن السياسة المالية ماهي إلا مظهر من مظاهر السياسة الإقتصادية، فإنها تسعى إلى إدراك نفس أهدافها، فالسياسة المالية تسعى الى تحقيق ما يلي:

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تستهدف السياسة المالية المحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية للمجتمع باستمرار، والحفاظ بمستوى مستقر من الأسعار في مواجهة الضغوط التضخمية وتحركات الأسعار العالمية، والمحافظة على علاقة متوازنة بين جانبي ميزان المدفوعات.[1]

كما تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة الى مستوى الدخل الوطني.

ففي **حالة الكساد، يتم إستخدام** السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي، إما كل على حدي، أو مزج الإثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في الإنفاق) أن ترتفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الإستثمارية، وشق الطرقات والمدارس. الخ، أو من خلال

[1] د عبد العزيز علي السوداني، **أسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،1996، ص34.

توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الإجتماعية كإعانة البطالة، ونتيجة لذألك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي، ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الإستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدره الأفراد على الإنفاق، مما يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة.[1]

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الإستثمار، ويمكن زيادة الإستثمار عن طريق رفع مستوى دخول فئات المنخفضة الدخل نظرا لإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك لهذه الفئات.

أما في **حالة التضخم**، فعلى السياسة المالية أن تخفض وأن تعيد مستوى الطلب الكلي، وتسحب الطلب النقدي الزائد أي إمتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية وذلك برفع الضرائب أو إستحداث ضرائب جديدة.

كما أن السياسة الانفاقية تعمل على ترشيد الطلب الإستهلاكي، من خلال خفض بنود الإنفاق العام، ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة في الواقع فلن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثم فلن السياسة المالية يجب أن ترتكز على الضرائب.[2]

- **تخصيص الموارد:** يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع،[3]

ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات وهي:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص،

---

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** "حالة الجزائر 1990-2004" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005، ص79.

[2] يحياوي عبد الحفيظ، **السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) حالة الجزائر 1970-2009**، المركز الجامعي غرداية معهد العلوم الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، الجزائر،2011/2010،ص19.

[3] كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،1984، ص42.

- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الإستهلاك،
- تخصيص الموارد بين الإستهلاك العام والإستهلاك الخاص،
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

تستهدف السياسة المالية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد ين الإستخدامات العامة الحكومية، والإستخدامات الخاصة، ويتم ذلك بتحويل الموارد من أيدي أفراد القطاع الخاص وتحويله للحكومة لتمويل برامج النفاق العام المخصصة لإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة، مع ضمان حسن إستخدام هذه الموارد المحولة ورفع كفاءة النتاج والتبادل، وقد مارست كثير من الدول فرض ضرائب العامة وإعادة إنفاق حصيلتها على الوظائف التقليدية لإشباع الحاجات العامة والمستحقة.[1]

- **السياسة المالية والتنمية الإقتصادية:** التنمية الإقتصادية هي العملية التي يرفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة.[2]

وتستهدف السياسة المالية ضمان تدفق الموارد البشرية والمادية نحو عمليات الإنتاج بالتأثير في معدلات وإتجاهات النمو في كل من الناتج القومي ومتوسط الإستهلاك، ولكن يتوقف نجاح السياسة المالية في تحقيق هدفها على عاملين: ما يحوزه المجتمع من موارد إقتصادية وبشرية ذات محدود ودرجة كفاءة إستخدام تلك الموارد.[3]

- **إعادة توزيع الدخل:** يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، لما في العمل على الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات من تقريب طبقات المجتمع، وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية.[4]

---

[1] د عبد العزيز علي السوداني، **أسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] د عبد العزيز علي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،1971، ص35.

ومن هنا فلن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من هذا التفاوت، وبشكل عام إن أدوات المالية التي يمكن أن تستخدم لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة، إلا أنها تنظم في مجموعات كما يلي:

- تحديد عوائد عناصر الإنتاج وإئتمان السلع والخدمات (وضع حد أدني للأجور، التسعير الجبري.)،
- إعادة التوزيع الدخل الوطني بإستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى.

- **تحقيق مستوى التوظيف الكامل:** يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من اهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، وهنا نلاحظ مفارقة واضحة ففي المجتمعات الرأسمالية يطغى الإستثمار الخاص، ومن ثم فلن السياسة المالية يقتصر دورها على تهيئة البيئة المواتية لإزدهار الإستثمار الخاص ونموه، أما في المجتمعات الاشتراكية سابقا فيطغى الإستثمار العام كعامل في موازنة الإقتصاد، ومن ثم فان السياسة المالية يصير لزاما عليها توفير المالية اللازمة للإستثمارات العامة.[1]

2- أنواع السياسة المالية

يمكن للسياسة المالية أن تأخذ إتجاهين إحداهما توسعي وآخر انكماشي:

- **السياسة المالية التوسعية:** في هذه الحالة تعمل الدولة على رفع حجم الإنفاق العام بشكل مباشر وبصفة غير مباشرة عن طريق خفض حجم الضرائب على الإستهلاك لتشجيع الإنفاق الإستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الإستثماري.[2]

[1] صالح صاحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات)**، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2006، 499.

[2] خصاونة صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط02، مطبوعات الراي، عمان، الأردن،2000، ص189.

- **السياسة المالية الانكماشية:** وهي عكس الحالة التوسعية حيث تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام بشكل مباشر وبصفة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الإستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.[1]

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية ودورها

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النشاط الإقتصادي باستخدام أدواتها المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وتختلف طبيعة هذه الأدوات من بلد لأخر تبعا لإختلاف الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية وفيما يلي سنحاول دراسة كل أداة على حدى.

المطلب الأول: النفقات العامة

يعد الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية لبلوغ أهدافها المسطرة.

1- تعريف النفقات العامة: يعرف الإنفاق العام بأنه مجموع ما تدفعه الدولة من نفقات من مختلف هيأتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، وبالتالي تؤدي النفقات العامة دورا مهما خاصة في البلدان النامية لكون القطاع الخاص في هذه البلدان ليس له القدرة على الدخول في الاستثمارات التي تحتاج الى موارد كبيرة خاصة في مجال الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء وغيرها.[2]

ويتضح من هذا التعريف أن النفقات العامة تتكون من ثلاث أركان وهي:[3]

- النفقة العامة مبلغ نقدي،
- صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة،

---

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر** (دراسة مقارنة)، ط 01 دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2007، ص 50.

[2] الجهني عبد الله، **أثر العجز في الانفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربي السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، جدة، المملكة العربية السعودية،2006، ص82.

[3] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، أعمان، الأردن،2008، ص. ص 51.52.

- النفقة العامة تهدف الى تحقيق نفع عام.

2- تقسيم النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقات العامة الى عدة أقسام وحسب عدة معايير وهي:

2-1 وفقا لمعيار أثر المباشر على الإنتاج الوطني: تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار الى:[1]

- **نفقات حقيقة:** هي تلك النفقات المؤدية الى زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، لذلك فهي تعرف بالنفقات المنتجة وهي تتم مقابل خدمة مثلا لأجور والرواتب والنفقات اللازمة لإدارة المرافق العمومية...الخ.
- **نفقات تحويلية:** وهي تلك النفقات المقدمة الى الأفراد والمؤسسات في شكل إعانات اقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات أو نفقات التضامن...الخ، فهي بذلك تساهم في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وتنقسم هذه النفقات بدورها الى نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية ونفقات تحويلية مالية.

2-2 وفقا لمعيار التكرار: وتقسم الى نوعين هما:[2]

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية العامة للدولة، والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها لكن تكرار نوعها في كل ميزانية.
- **النفقات غير العادية:** هي النفقات التي تكرر بصفة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية.

[1] الحاج طارق، **المالية العامة**، ط01 ندار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص124.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2010،ص78.

2-3 تقسيم النفقات العامة وفق نطاق شموليتها: وهي نوعان:

- **نفقات عامة مركزية:** هي تلك النفقات التي ترد في موازنة الدولة وتتولى الحكومة المركزية إنفاقها، فتكون موجهة لكافة أفراد مجتمع الذين يتحملون أعباؤها.
- **نفقات عامة محلية:** هي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية (الولايات والبلديات) والتي ترد في ميزانيتها، فتكون موجهة لصالح فئة معينة داخل الدولة والذين يتحملون أعباءها.

2-4 التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تنقسم النفقات العامة تبعا لإختلاف وضائف الدولة على النحو التالي:

- **النفقات الإدارية:** هي تلك النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتتكون هذه النفقات من نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن والعدالة...الخ.
- **النفقات الإجتماعية:** هي النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الاجتماعية العامة للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد، ومن أمثلتها النفقات الموجهة لمرافق التعليم، الصحة والثقافة العامة...الخ.
- **النفقات الإقتصادية:** هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة للقيام بخدمات ترمي الى تحقيق أهداف اقتصادية، مثل الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية، الإعانات التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة...الخ

3- قواعد الإنفاق العام: لكي تحقق النفقات العامة الأغراض المرجوة منها يجب أن تستوفي في الشروط التالية:[1]

- **قاعدة المنفعة:** أي تحقيق المنفعة العامة لأكبر قدر ممكن من المنفعة الاجتماعية.

[1] طاقة محمد، العزاوي هدى، **اقتصاديات المالية العامة**، ط01 دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص35.

- **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** أي إستخدام اقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، ويكون ذلك بالابتعاد عن مظاهر التبذير وإسراف المال العام.

- **قاعدة الترخيص:** تقضي قواعد المالية العامة بأن أي إنفاق عام يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة.

4- ظاهرة تزايد النفقات العامة: هناك أسباب ظاهرة لتزايد النفقات العامة كما أن هناك أسباب حقيقة.

4-1 أسباب ظاهرية: هناك العديد من الأسباب التي تزيد من الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة أنواع الخدمات المقدمة من قبل الدولة ومن أهمها تدهور قيمة النقود أي تدهور القوة الشرائية للوحدات النقدية، والذي يعود الى ارتفاع مستوى الأسعار، بالإضافة الى اختلاف طرق المحاسبة خاصة فيما يتعلق بمبدأ العمومية، زيادة مساحة الإقليم وعدد السكان.[1]

4-2 الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة : تعبر الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة عن مجموع العوامل الاجتماعية ،السياسية ، الاقتصادية والإدارية التي أدت الى زيادة المبالغ المالية المخصصة للأنفاق العام مع زيادة الحاجات العامة ، وبقاء عدد السكان والمساحة كما هي ، ومن بين هذه الأسباب نجد الاقتصادية والتي تشمل زيادة الدخل الوطني، التوسع في المشروعات العامة ، وزيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والأسباب الإدارية المتمثلة في زيادة الأعمال الإدارية التي تتطلب انفاقا اكثر من قبل الدولة ، وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة كلما كانت الزيادة في حجم النفقات العامة مقبولة، والعكس صحيح والأسباب المالية التي تظهر في سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات العامة بالإضافة الى الأسباب الإجتماعية والسياسية.[2]

ورغم إختلاف أسباب تزايد حجم النفقات العامة يقتضي أن تتسم الإيرادات العامة بدرجة عالية من المرونة تسمح بتغطية هذه الزيادة.

---

[1] عدلي ناشد سوزي، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2000، ص64.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص37.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلابد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة، حيث تتعدد أنواعها ومصادرها.

ومهما يكن من امر فلن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو إئتمانية وعليه سنتناول موضوع الإيرادات العامة كما يلي:

1- تعريف الإيرادات العامة: تعبر الإيرادات العامة عن مجموع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة، سوآءا بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها، أو أملاكها الخاصة، أو عن طريق القروض (داخلية أو خارجية)، أو عن طريق الإصدار النقدي.[1]

1-2 تقسيمات الإيرادات العامة: وتنقسم كما يلي:

1-2-1 الإيرادات الإقتصادية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص إعتباري قانون يمتلك ثروة ويقدم خدمات عامة وهي نوعان:

- **أملاك الدومين:** يقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سوآءا ملكية وطنية عامة (تخضع للقانون العام وتهدف الى تحقيق النفع العام)، أو ملكية وطنية خاصة (تخضع للقانون الخاص ولا تهدف الى تحقيق نفع عام)، فبالنسبة لأملاك الدولة العامة فهي تشتمل على الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية، أما الأملاك العمومية الخاصة فهي تتمثل في الدومين الصناعي والتجاري والدومين المالي.
- **الأثمان العامة:** يعتبر الثمن العام مصدرا من مصادر إيرادات الدولة، ويمكن تعريفه بأنه السعر الذي تقرره الدولة أو أحد مؤسساته ثمنا لسلعة أو خدمة معينة يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى أخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة،

[1] الخطيب خالد شحادة، شامية احمد زهير، **أسس المالية العامة**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005، ص133.

حيث يمكن تحدي المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه، الخ، حيث أن الثمن العام يدفع إختياريا فلا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.[1]

1-2-2 الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وأهمها الضرائب والرسوم.

- **الضرائب:** تعتبر من اهم أنواع الإيرادات العامة في أي مجتمع، حيث تعتمد عليها الحكومات بصفة أساسية في تغطية جزء كبير من الإنفاق العام، وتعبر الضريبة عن" مبلغ مالي يدفعه الأفراد بشكل جبري الى الدولة أو أحد فروعها، وبشكل نهائي وذلك للمساهمة في التكاليف العامة، ودون مقابل يعود على دافع الضريبة"[2]

وبالتالي يمكن أن نستنتج أن **خصائص الضريبة** تتمثل في أنها:[3]

- الضريبة مبلغ نقدي (الصفة النقدية) يقتطع من قبل الدولة أو أحد فروعها،
- عدم وجود مقابل خاص لدفع الضريبة، إضافة الى أنها تدفع جبرا (عنصر الإلزام)،
- عمومية الضريبة على فئات المجتمع، وذلك لتغطية النفقات العامة وتحقيق نفع عام.

أما **المبادئ العامة للضريبة** والتي تمثل مجموعة الأسس التي ينص المشرع على اخذ بها عند وضع

أي نظام ضريبي لدولة ما فهي:[4]

- قاعدة العدالة في دفع الضرائب بين أفراد المجتمع، وذلك حسب قدراتهم التكليفية،
- قاعدة الملاءة في تحصيل الضريبة، (في الفترة المناسبة وحسب الطرق الأسهل بالنسبة للمواطن،

---

[1] نفس المرجع السابق، ص231.

[2] مصطفى الفار، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008، ص 106.

[4] عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2006، ص157.

- قاعدة اليقين في دفع الضريبة، حيث لا تدفع بشكل عشوائي بل تكون محددة الحجم والنمط والفترة،

- قاعدة الإقتصاد في تحصيل الضريبة، وذلك بأسهل الطرق التي لا تكفل إدارة الضرائب.

وفيما يخص أنواع الضرائب فهي متنوعة منها: الضرائب على الدخل، ضرائب على راس المال، ضرائب على الإنفاق، على الأشخاص، مباشرة وغير مباشرة، ضرائب التوزيعية، القياسية، العامة والخاصة...الخ. وكل هذه الأنواع تهدف أساسا الى تحقيق أهداف مالية واجتماعية.

- **الرسوم:** هي مبالغ مالية تحصلها الدولة من الأفراد مقابل خدمات نوعية تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج بعض الشهادات الإدارية، ويختلف الرسم عن الضريبة في أن الضريبة تدفع دون مقابل مباشر في حين أن الرسم يقابله خدمات معينة تؤديها الحكومة كما يختلف الرسم عن الثمن العام في أن الخدمات المقدمة بصدد تحصيل الثمن العام تتم بدون قيود على الأفراد، والعكس بالنسبة للرسم،[1]وهناك العديد من أنواع الرسوم منها الرسوم الإقتصادية والتي لها علاقة بالنشاط الإقتصادي(رسوم البريد، رسوم التعليم، ورسوم الأسواق...)، وهناك أيضا الرسوم القضائية التي يدفعها الأفراد في حالة النزع بينهم.[2]

- **الإتاوات:** تعبر الإتاوة عن مجموع المبالغ المالية التي يدفعها ملاك العقارات للدولة مقابل قيام هذه الأخيرة بعمل ينتج عنه إرتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم، كان تقوم الدولة بشق طريق أو بناء جامعة في منطقة نائية، ينتج عنها ارتفاع قيمة الأراضي بها، مما يدفع بالدولة الى فرض إتاوة على المنتفعين.[3]

[1] سعيد عبد العزيز عتمان، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] الخطيب خالد شحادة، شامية احمد زهير، مرجع سبق ذكره، ص233.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص228.

- **الغرامات:** ينصرف مفهوم الغرامة الى تلك المبالغ من المال التي تفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية مثل مخالفة البناء أو مخالفات السير وغيرها.[1]

بالإضافة الى كل الإيرادات السيادية السابقة هناك المساعدات والهبات والهدايا المقدمة من قبل الدول المجاورة والصديقة.

1-2-3 الإيرادات الائتمانية (القروض العامة): "القرض العام عبار عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء الى الأفراد أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدها فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وترد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط وفق شروط القرض"[2].

وتلجا الدولة الى القروض العامة لتمويل جزء من نفقاتها خاصة في حالات تمويل عمليات التكوين الرسمالي، أي الإنفاق الاستثماري أو عند مواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة أو أعباء ونفقات الدولة.

ومن خلال التعريف السابق يمكن أن نستنتج خصائص القرض العام والمتمثلة في:[3]

- الصفة الإختياري للدولة في طلب الحصول على القروض من عدمه، ونفس الشيء بالنسبة للطرف المانح،
- صفة التشريع، وذلك إن الحصول على القرض العام يجب أن يستوفي مصادقة السلطة التشريعية،
- صفة الالتزام، أي إلتزام الدولة برد أصل القرض وكل الفوائد المترتبة عليه وفقا لإتفاق الطرفين،

[1] نفس المرجع السابق، ص 233.

[2] عوض الله زينب حسين، ص220.

[3] كشيتي حسين، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر2000-2009)**، رسالة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/ 2012، ص 44.

- الصفة النقدية للقرض العام، حيث عادة ما يكون القرض العام مبلغا نقديا، وقد يكون في شكل عيني يتناسب مع تمويل أنواع معينة من المشروعات.

ويمكن تقسيم القروض العامة إلى عدة أنواع حسب الزاوية التي ينظر منها الى هذه القروض فهناك القروض الداخلية والخارجية، القروض الاختيارية والإجبارية، القروض المؤبدة والمؤقتة.

المـطلب الثـــالث: المـــوازنة العـــامة

1-تعريف المـوازنة:

تعرف الموازنة العامة بأنها " تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة " [1]

كما تعرف على أنها " عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية " [2]

من التعريف يتضح أن الموازنة العامة ترتكز على عنصرين أساسين هما: التقدير والاعتماد.

فأما **التقدير** فيخص الإيرادات العامة التي ينتظر الحصول عليها من طرف السلطة التنفيذية، وكذا النفقات العامة التي ينتظر أن تقوم بها الدولة لإشباع الحجات العامة.

و أما عن **الاعتماد**(الإجازة) فتعني التصديق من طرف السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح سلفا من طرف الهيئة التنفيذية، و هذا التصديق هو الذي يجعل مشروع الموازنة يتحول إلى قانون يجيز للحكومة إنفاق المصروفات و تحصيل الإيرادات، كما تجدر الإشارة إلى أن الإجازة بالنسبة للنفقات العامة تعطي الحكومة الحق في صرف ذات المبلغ المبين في المشروع أو أقل منه أو عدم القيام به، في حين أن الإجازة بالنسبة للإيرادات لا

[1] محمد حلمي الطواي،مرجع سبق ذكره،ص18.

[2] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره،ص 269.

يتضمن أي خيار للحكومة في تحصيلها أو عدمه، لأنها واجبة التحصيل طبقا لنصوص القوانين الخاصة بكل دول.

أصبحت الموازنة في وقتنا الحالي أداة الحكومة في رسم السياسة العامة في مجالات الاستثمار، العمالة، الادخار، التصدير، الاستيراد، الإنفاق العام والضرائب، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار والتنمية الإقتصادية ومن ثم أصبحت الموازنة أداة من أدوات التخطيط الإقتصادي

2-القواعد المتحكمة في إعداد الموازنة العامة:

هناك مجموعة من القواعد تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة تتمثل في:

- **قاعدة وحدة الموازنة العامة:** ويقصد بها ضهور كافة النفقات والإيرادات العامة في جدول واحد، ويستند هذا المبدأ الى اعتبارين:
  - **الأول مالي:** يسمح بمعرفة المركز المالي بوضوح، ويسهل معرفة توازن الموازنة من عدمه.
  - **الثاني سياسي:** وهو يسهل مراقبة النفقات والإيرادات العامة من قبل السلطة التشريعية،[1] إلا أن لهذه القاعدة مجموعة من الإستثناءات تتمثل في كل من الحسابات الخاصة بالخزينة وكذلك الموازنات غير العادية وأيضا الموازنات الملحقة وأخيرا الموازنات المستقلة الخاصة.[2]
- **قاعدة سنوية الموازنة العامة:** ويعني أن تكون مدة سريان الموازنة العامة للدولة سنة واحدة، ولا يشترط أن تتفق مع السنة الميلادية وإنما تتحدد تبعا للظروف التي تميز كل دولة على الأخرى، وذلك لصعوبة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها لفترة أطول من سنة ، وصعوبة الرقابة عليها ، وكذلك القدرة على تحصيل مختلف الإيرادات والتي تكون موسمية، إلا أن هناك استثناءات فيما يخص هذه القاعدة يتمثل فيما يسمى "الميزانية الشهرية المؤقتة"

[1] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر،الاسكندرية،مصر،1998مرجع سبق ذكره،ص 424

[2] علي زغدود، **المالية العامة**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005ص ص92,89 .

والتي يتم العمل بها لما تطول مناقشات الميزانية ولا يتم التصويت عليها قبل 31 ديسمبر، حيث يلجا الى إعتماد حل يتمثل في 1/12 من نفقات السنة الماضية وأحيانا من مشروع نفقات السنة المقبلة وذلك حسب طلب الحكومة.[1]

- **قاعدة الشمولية:** ويقصد بها إدراج كافة تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة.[2]

- **قاعدة عدم التخصيص:** أي عدم تخصيص إيراد معين لتمويل إنفاق معين، وذلك لعدم الإسراف في حالة ارتفاع حصيلة هذا النوع من الإيراد والعكس في حالة إنخفاض حصيلة هذه الإيرادات.[3]

- **قاعدة توازن الموازنة العامة:** ينصرف توازن الموازنة العامة أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها العامة، فان كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة هذا يعني أن الموازنة في حالة عجز، أما إذا زادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة تكون الموازنة في حالة فائض.

3-مراحل الموازنة العامة:

تمر الموازنة العامة للدولة بأربع مراحل وهي كالتالي:

- **إعداد الموازنة العامة:** تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية إعداد الموازنة العامة، وذلك باعتبارها السلطة المسؤولة عن تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية، لذلك فإنه من الطبيعي أن تسند لها جميع الوسائل اللازمة لتحقيقها، وإمتلاكها الأجهزة الإدارية والفنية اللازمة لإعداد الموازنة بشكل جيد.[4]

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره،ص164.

[2] نفس المرجع السابق، ص167.

[3] عادل العلى، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2009،ص 340.

[4] نفس المرجع السابق، ص 356.

▪ **اعتماد الموازنة العامة:** في هذه المرحلة يتم تقديم الموازنة العامة الى السلطة التشريعية لإعتمادها قبل الشروع في تنفيذ بنودها، وذلك إستنادا للقاعدة المشهورة " **أسبقية الاعتماد عن التنفيذ**"، وتختلف عملية اعتماد الموازنة العامة من دولة لأخرى تبعا لإختلاف دستورها وقانونها المالي واللوائح الداخلية لمجالسها التشريعية، وعلى العموم تمر عملية إعتماد الموازنة العامة بثلاث خطوات وهي:[1]

- **المناقشة العامة:** وفيها تناقش الموازنة مناقشة عامة أي على المستوى كلي.
- **المناقشة التفصيلية المختصة:** وفيها تقوم لجنة مختصة تختلف تسميتها من دولة لأخرى بمناقشة أبواب الموازنة العامة بشكل مفصل.
- **المناقشة النهائية:** وفي هذه الحالة تقوم السلطة التشريعية بإصدار تعديلات وتوصيات، ليتم في النهاية التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها وفقا للدساتير والقوانين المعمول بها في كل دولة.

▪ **تنفيذ الموازنة العامة:** تتولى السلطة التنفيذية بمصالحها المختلفة مهمة تنفيذ الموازنة العامة، حيث تقوم بتحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات إنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات، ويتطلب على السلطة التنفيذية عند تنفيذ الموازنة العامة الأخذ بعين الاعتبار ترشيد الإنفاق العام على النحو الذي يحقق الأهداف التي حددتها الأولويات المقررة وفقا للسياسة المالية للدولة، وكذلك ضرورة تحقيق عدالة توزيع الأعباء العامة وخاصة الضرائب، ويتحقق ذلك بمكافحة التهرب الضريبي ورفع مستوى الكفاءة في تحصيل الإيرادات العامة.[2]

▪ **الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة:** وهي المرحلة الأخيرة حيث تهدف الى معرفة ما إذا تم تنفيذ الموازنة العامة على الطريقة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية فيما يخص إحترام بنود الميزانية، وأخيرا الرقابة المستقلة التي تشرف عليها أجهزة مستقلة عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص354،.355.

[3] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1999، ص ص85،86 .

4-عجز الموازنة العامة:

4-1 مفهوم عجز الموازنة: يعد إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وعرفه الصندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي انه ينحصر في الموازنة العامة الجارية، أما العجز الهيكلي يشير الى حالة إستمرار العجز المالي لسنوات متتالية بصورة مستمرة، والعجز المقصود(المنظم) يشير الى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة عند تعرض الاقتصاد الى أزمه كساد إقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة الى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها ، فيتولد العجز المنظم.[1]

4-2 أسباب العجز في الموازنة العامة:

هذه الظاهرة مركبة ترجع أسبابها الى:[2]

- عدم مواكبة الإيرادات العامة للنمو النفقات بسبب الضعف الشديد للعبء الضريبي والذي يقاس بنسبة حصيلة الضريبة الى الناتج القومي وتتراوح هذه النسبة في الدول النامية وفي 15%وفي الدول المتقدمة 30% وترجع ضعف الطاقة الضريبية في البلدان النامية الى العديد من العوامل منها متوسط دخل الفرد وكثرة الإعفاءات وانخفاض الوعي الضريبي وجمود النظام الضريبي وتفشي الفساد الإداري والمالي وبروز ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة الضريبية وعلى الخدمات كرسوم الماء والكهرباء.
- زيادة النفقات العامة للدولة نتيجة تطور وإتساع نشاطها الإقتصادي بالإضافة الى الأسباب الحقيقية والضاهرية، فالأسباب الضاهرية تتمثل بزيادة عدد السكان وإنخفاض

[1] عبير علي ناصر، **دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي،** بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد14العدد 48، 2019، ص04.

[2] نفس المرجع السابق، ص04،05 .

قيمة النقود وارتفاع معدلات التضخم وإتساع إقليم الدولة والأسباب الحقيقية بعوامل سياسية، إجتماعية وإقتصادية، عسكرية وإدارية،

- ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات العامة بالمقابل نقص متدني مصادر التمويل وغياب سياسة الترشيد الإنفاقي،
- ضهور وتطور مظاهر الفساد الإداري والمالي وبالتالي يؤدي الى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام،
- حدوث الأزمات الاقتصادية،
- تزايد مبالغ النفقات العسكرية بمعدلات عالية.

المطلب الـــرابع: دور أدوات السياسة المـــــالية:

من أبرز أدوات التي تتبعها الدول للتأثير على موازنتها العامة هي السياسة الإنفاقية والإرادية:

1- السياسة الانفاقية:

وهي من أدوات سياسة الموازنة العامة التي تستعملها الدولة بالاعتماد على جانب النفقات العامة من اجل التأثير على الطلب الكلي واهم أدواتها هي:

- **ترشيد الإنفاق العام:** وهي من اهم الوسائل المستعملة للتخفيف من عجز الموازنة العامة، وكذلك أن من قواعد النفقة العامة هي قاعدة الاقتصاد.[1]

- **إعادة هيكلة بنية النفاق العام:** إذا كانت الدولة تعاني من شح في مواردها المالية أو تعرضت الى أزمات خارجية وداخلية وليس لديها إيرادات متنوعة فإنها تقوم بإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام.

- **تخفيض الإنفاق الحكومي:** وهي الوسيلة المهمة التي تلجا إليها الدولة من أجل مواجهة عجز موازنتها.[2]

---

[1] العلي، عادل فليح، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، الجزء، إثراء للنشر والتوزيع، عمان،2003، ص53.

[2] حسن، باسم عبد الله، **الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام 2003**، طبعة أولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2018،ص34.

2-السياسة الإرادية:

تمثل الإيرادات العامة الأدوات المهمة ضمن السياسة المالية، وتختلف آليات إستعمال الإيرادات العامة للتخفيف من العجز باختلاف الإيرادات المتاحة للدولة واختلاف الوضعية الإقتصادية وكذلك حدة العجز الذي تعاني منه الدولة، فكل هذه العوامل تبين كيفية لجوء الدولة لإستعمال هذه الأداة، وهي[1]:

- **تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض:** تعد القروض من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة فتستعمل لتعبئة المدخرات وتمويل الإنفاق العام وتلجا إليه الدولة عند عجز السياسة الضريبية عن تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة ويكون القروض على نوعين القروض الداخلية والخارجية.

- **تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقدي الجديد:** تلجا إليه الدولة عندما لا تستطيع تغطية نفقاتها بواسطة الضرائب والرسوم أو مصادر الإيرادات الأخرى بحيث تحصل الدولة على التمويل الضروري بواسطة الإصدار النقدي إلا انه على الدولة أن لا تغالي في عملية الإصدار لان زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي الى ارتفاع الأسعار انخفاض القوة الشرائية للنقود.[2]

- **تمويل عجز الموازنة بواسطة الضرائب:** تعد الضريبة موردا سياديا يحتل مركز الصدارة ويتم فرضها بموجب التشريعات والقوانين من قبل الحكومة محدد بموجب النظام الضريبي للدولة والذي يعتبر ترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع ومن اجل تحقيق أهدافها التي تتمثل في تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة ورفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في إستغلال الموارد الإقتصادية والإسراع بمعدلات التنمية والتخفيف من مشاكل عدم الإستقرار الإقتصادي وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص37.

[2] عصفور، محمد شاكر، **أصول الموازنة العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة رابعة،2012، ص 327 .

[3] الحمداني وشنشول، رفاه شهاب ونسرين رياض، **سياسات الإصلاح الضريبي للمؤسسات الدولية واثرها**، طبعة أولى،ا لجزء الأول والثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2018،ص23.

خلاصة الفصل

إن السياسة المالية تشكل أحد اهم ركائز السياسة الإقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الإقتصادية، من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة.

تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق أدوات السياسة المالية وهي تتمثل في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية والإئتمانية، نجد أن كلا من السياستين الإنفاقية والضريبية يمكنها تعديل كل من الهيكل الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد إستخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال.

إن إضفاء الكفاءة على السياسة المالية أصبح من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى الدول الى تحقيقها من أجل القدرة على تلبية الحاجيات المتنوعة والمتزايدة لمرافق ومؤسسات الدولة، وذلك حتى تتمكن الدولة العصرية من التكفل بالمتطلبات الإقتصادية والإجتماعية المتغيرة بتغير الزمن والظروف، وهذا لن يتأتى إلا بصياغة سياسة فعالة لتعبئة الموارد وفي نفس الوقت العمل بشكل دائم على التحكم العقلاني في النفقات.

الفصل الثاني

التنمية الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي

مقدمة الفصل

إن الأزمات الإقتصادية (التقلبات الإقتصادية) تؤدي إلى نتائج سلبية تقع على الإقتصاد والأفراد وأوضاعهم الإجتماعية ولكي لا تكون النظرة الى المستقبل متشائمة، فلا بد إذن من أن تطبق سياسات مالية تكون من أهم أهدافها التنمية الاقتصادية، الإستقرار الإقتصادي وكذا التغلب على الأزمات الحادة بحنكة وخبرة تامتين ويجب أن تلمان بكل الأوضاع التي تحيط منطقة معينة أو مجتمعا معينا أو العالم ككل.

تعتبر التنمية الإقتصادية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد الإجتماعية وذلك لأنها تعمل على زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين حاجات المواطنين، بالإضافة الى تحسين المستوى الصحي، التعليمي والثقافي للمجتمع وتعمل على تقليل الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع. إن موضوع التنمية لا يزال يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية فهو ليس بالموضوع الهين، فعملية التنمية ليست تلقائية بل هي عملية شاقة تحتاج الى جهد كبير، نفقات طائلة، وقت وإستراتيجيات صارمة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية

المطلب الأول: ماهية التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي

1- مفهوم التنمية الإقتصادية:

هي فرع من فروع علم من الاقتصاد التي تهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي للدولة من خلال خطط التطوير والتنمية بهدف تحسين الحالة الإقتصادية عن طريق تطبيق مجموعة من الإستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا بسعي الدولة بزيادة قدرتها الاقتصادية للاستفادة من ثروات بلدها وخصوصا في المناطق التي تعاني من قلة وغياب التنوع او التنمية الاقتصادية. فهي أحد المقاييس الإقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا والتطور العلمي للانتقال من حالة اقتصادية الى أخرى جديدة مثل الإنتقال من حالة الإقتصاد الزراعي إلى الصناعي، وهي من الوسائل المعززة للنمو الإقتصادي.

تعرف كذلك على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الدولة وصناع القرار والسياسات من أجل تعزيز المستوى الإقتصادي داخل الدولة وتحسين المعيشة، الصحة، التعليم وحال المواطنين وكذا الإستفادة من التكنولوجيا من خلال الإستثمار في الإمكانيات والطاقات العلمية والمعرفية والذي ينعكس بدوره على المجتمع بشكل إيجابي. [1]

2- مفهوم النمو الإقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي من السلع والخدمات مع مرور الوقت، ومن شّأن هذه الزيادة تعزيز التوظيف والدخل للأفراد ومؤسسات المجتمع. يتجسد النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال زيادة المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل تحقيق زيادة في كميات الإنتاج بمختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الصناعي، الزراعي، الخدمي وزيادة المخزون من السلع الرأسمالية. ويشمل النمو كذلك زيادة الموارد الطبيعية وقوة العمل، والإستخدام الأمثل

[1] موقع الإلكتروني، https//fbs.ae.analytics.articles، تصفح يوم: 03. 03.2023.

والفعال لمدخلات الإنتاج، مثل إدخال تقنيات مبتكرة في الإنتاج لضمان فعالية مستوى الطلب الكلي.[1]

3- مفهوم الإستقرار الإقتصادي:

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الإحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الإستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما.[2]

سعى فلاسفة الإقتصاد في التاريخ الحديث لاسيما منذ القرن الثامن عشر لمحاولة فهم الكيفية التي أصبحت فيها البلدان الفقيرة غنية والغنية أكثر غنى، حيث طرحت هناك عدة نظريات ونماذج في هذا الصدد، إذ إعتمد أغلبها على أهمية أثر بعض العوامل مثل الإدخار، الإستثمار، التكنولوجيا والأيدي العاملة الكفؤة في تفعيل النمو الإقتصادي. فيما يلي نتطرق الى بعض هذه النظريات:

- **نظرية النمو الكلاسيكية:** ومن أهم روادها نجد آدم سميث ،توماس روبيرت مالثوس، وديفيد ريكاردو، وقد إتسمت النظرية برؤية تشاؤمية إزاء المستقبل الاقتصادي، حيث تتنبأ النظرية بتصادم الموارد الاقتصادية مع الإنفجار السكاني، الأمر الذي يؤدي لإعاقة النمو الإقتصادي وتوقفه، وتفترض النظرية محدودية الإنتاج، فعند إرتفاع إنتاجية العمل ترتفع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن مع تزايد عدد السكان بشكل كبير، تأخذ حصة الفرد في التراجع والهبوط الى مستوى الكفاف.

[1] د حسين احمد الحسين الغزو، **النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن،2017، ص202.

[2] سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت،1973، ص162.

- **نموذج هارود دومار حول النمو:**

قام بتطوير هذا النموذج اثنان هما الاقتصادي الإنجليزي "**السير هنري روي فوربس هارود**" والاقتصادي الروسي الأمريكي " **ايفسي ديفيد دومار**"، وقد ساهم هذا النموذج في فهم أثر الاستثمار والادخار على الطلب الكلي.[1]

وفيما يلي نوجز مختصر الصيغ التي طرحها دومار وهارود:

- **نموذج دومار:** يفترض وجود دور مزدوج للإستثمار في توسيع الطلب والعرض الكليين ويصاغ كما يلي: **Δل = Δس × (1÷ م)**

حيث: Δل: التغير في الدخل، **Δ س:** التغير في الاستثمار، (1÷ م): المضاعف

وتكون نسبة الادخار "**خ**" **0< خ < 1**، وفقا للنموذج هناك علاقة طرية بين الإستثمار والإنتاج، حيث يؤثر الإستثمار بشكل مضاعف في الإنتاج.

- **نموذج هارود:**

يتخلص هذا النموذج في اعتماد الدخل "**ل**" على المستوى التوازني بين الاستثمار "س" والإدخار خ خلال فترة زمنية "ف"، أي أن: **س** ف = **خ** ف.

في المقابل يعتمد الإدخار "**خ**" على الميل الحدي للإدخار والدخل " **ل**" خلال نفس الفترة، كما يعتمد الإستثمار "**س**" على معدل تغير الدخل خلال فترة زمنية. أي أن:

م (ل ف – **ل** ف–1)

حيث: **س** هو الاستثمار، **م** هو المعجل، **ل ف:** الدخل في الفترة الراهنة، **ل ف–1:** قيمة متأخرة للدخل.

وبذلك فان الإستثمار "**س**" هو المحفز للدخل وفقا للنموذج؛ **Δ ل** ف ÷ **ل** ف = **خ** ÷ **م**

[1] د حسين احمد الحسين الغزو، مرجع سبق ذكره، ص 204،205 ، 203.

أي أن النسبة المئوية في الدخل خلال الفترة الزمنية **Δ ل ف** بين الميل الحدي للإدخار قياسا الى المعجل.

وبذلك فقد أطلق هارود على النمو ب " معدل النمو المضمون"، فاذا تجاوز معدل النمو الفعلي معدل النمو المضمون فسوف يرتفع الدخل "**ل**"، ويتحقق المعدل الفعلي للنمو من خلال معدل نمو القوة العاملة وإنتاجية العمل.

- **نظرية النمو الجديدة:** تم تطوير نظرية النمو الجديدة من طرف الاقتصادي الأمريكي "**بأول رومر**"، حيث بنى أفكاره على نظرية النمو للإقتصادي النمساوي المولد " **جوزيف ستشمبتر**"

وفقا لنظرية النمو الجديدة فان الحاجات اللامحدودة سوف تقودنا الى إنتاجية أكبر ونمو إقتصادي دائم، وإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف ينمو نتيجة توجه الأفراد لملاحقة المشاريع والمجالات المربحة. وقد ركزت هذه النظرية على أثر الإختيار والإبتكار في النمو الإقتصادي.[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الإقتصادية

1-أهداف التنمية الإقتصادية

تختلف أهداف التنمية الإقتصادية من بلد لآخر وذلك راجع إلى إختلاف الظروف الإقتصادية، السياسية والإجتماعية لكل بلد، إلا أنه يمكن القول أن مجمل الأهداف التي تتبلور حولها التنمية الإقتصادية هي على كالتالي:

أولا: زيادة الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول وأهم أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان الى القيام بالتنمية الإقتصادية هو

[1] نفس المرجع السابق، ص 207.

فقرها وإنخفاض مستوى المعيشة لأهلها ونمو عدد سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر بإنخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل الوطني.[1]

وزيادة الدخل القومي في أي بلد من البلدان إنما تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية، حيث كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما إضطرت الدولة الى العمل على تحقيق نسبة اعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية فكلما توافرت أموال اكثر وكفايات أحسن ، كلما أمكن تحقيق نسبة اعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما يكون صغيرا نسبيا، وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل الوطني.[2]

ثانيا: رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي تسعى التنمية الإقتصادية الى تحقيقيها، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل، ملبس، مسكن وغيرها وكذا تحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. لا يقف تحقيق هذا الأخير عند الدخل القومي فحسب، بل إن هذه الزيادة ترتبط بتغييرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية.[3] لأن الزيادة السكانية عندما تكون بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم إنخفاض مستوى المعيشة.

ثالثا: تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الغالب على البنيان الإقتصادي للدول المتخلفة وهذا ما يجعلها عرضة للكثير من التقلبات الإقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار. من بين ما تهدف اليه التنمية الإقتصادية هو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها**، مؤسسة شهاب للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1994، ص70.

[2] نفس المرجع السابق، ص71_ 70.

[3] نفس المرجع السابق، 72.

طابعه التقليدي خاصة بالنسبة للدول المتخلفة، إذ يجب أن يراعي القائمون بأمر التنمية الإقتصادية في هذه الدول تخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الإقتصادية للنهوض بالصناعة، سوآءا كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الإقتصادي. [1]

رابعا: تقليل التفاوت في المداخيل والثروات

التفاوت بين توزيع الثروات والمداخيل يؤدي الى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة الفقر المدقع، ذلك لان الطبقة الغنية التي تستحوذ على أغلب الثروة ومعظم الدخل، لا تنفق ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للإستهلاك وتدخر الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول، بعكس الحالة بالنسبة للطبقات الفقيرة التي يدفعها إرتفاع ميلها الحدي للإستهلاك الى إنفاق كل ما تحصل عليه من دخل، وهذا الجزء المكتنز يؤدي في الأجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، ومن هنا تظهر أهمية التنمية الإقتصادية في التقليل من التفاوت في توزيع الدخل والثروة.[2]

2-أهمية التنمية الإقتصادية:

تتلخص أهمية التنمية الإقتصادية فيما يلي:[3]

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين،
- توفير فرص عمل للمواطنين،
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي، التعليمي والثقافي،

[1] كمال رزيق، **إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر، أطروحة دكتوراه**، جامعة العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2013، 2014، ص24.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 73،74.

[3] موقع الإلكتروني، تصفح يوم: 03/03/2023 http:www.eliktisad.com.

- تقليل الفوارق الاجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع،
- تحسين وضع ميزان المدفوعات،
- تحقيق الأمن القومي للدولة والإستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الإرتقاء بالمجتمعات،
- زيادة الدخل القومي.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الإقتصادية ومعوقاتها

1-متطلبات التنمية الإقتصادية

تستلزم التنمية الإقتصادية متطلبات عدة من بينها:

▪ **تراكم حجم رأس المال:** أي حجز جزء من الدخل القومي وتحويله الى الإنفاق الإستهلاكي الذي يعبر عنه عملية تجميع رأس المال، حيث يشير معظم الإقتصاديين إلى أن أهمية هذه العملية في تحقيق التنمية إلى الإنفجار السكاني في البلدان النامية، وافتقارها الى الموارد الحقيقية أثر سلبا على قدرتها في رفع معدلات نمو الدخل الوطني بشكل كبير.[1]

▪ **الموارد البشرية:** تعد القدرات، المواهب، المهارات والمعرفة لدى الأفراد أحد مستلزمات التنمية الإنتاجية، التي تلعب دورا جدا هام في عملية التنمية، لأن الإنسان هو هدف التنمية ويظهر هذا من خلال الهدف الذي تريد تحقيقه لرفع مستوى معيشته برفع مستوى دخله الحقيقي.[2]

▪ **الموارد الطبيعية:** اختلف الكتاب حول أهمية هذه الموارد في إطار التنمية الإقتصادية، فهناك من يرى أن المورد الطبيعي يلعب دورا أساسيا في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل إنجلترا و، فرنسا، بين وفرة هذه الموارد في هذه الدول في حين أخرون لا يرون ذلك صحيح، فهناك من الدول من إستطاعت تحقيق حالة تقدم رغم

---

[1] حميدوش حورية، **دور القطاع التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر3 ،2010/2011 ، ص 38.

[2] خلادي نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر3 ، 2011/2012، ص17.

افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المختلفة موارد طبيعية وفيرة.

- **التكنولوجيا:** تتمثل في المعرفة العلمية التي تستند على التجارب، وعلى النظرية العلمية وذلك حتى ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية، والتوصل الى أساليب جديدة، أفضل بالنسبة للمجتمع، والتقدم في هذه المعرفة أحد متطلبات التنمية الاقتصادية فبواسطتها تستطيع توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها.[1]

2-معوقات التنمية الإقتصادية

تتعرض الدول وبصفة خاصة الدول النامية سعيها الى تحقيق التنمية الإقتصادية لبعض العقبات والعوائق التي تضعف أو تحرق جهودها عن إتمام عملية التنمية وتحقيق الأهداف المنشودة، وتتنوع هذه العقبات وتختلف باختلاف الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية للدول النامية، ولكن هناك عقبات تشترك بها معظم هذه الدول أو أغلبها، ومن بين معوقات التنمية الإقتصادية ما يلي:

- **العقبات الداخلية:** تمثل العقبات التي يكون مصدرها من داخل البلد والتي تقسم بدورها الى فئتين عقبات إقتصادية وعقبات غير إقتصادية.

- **العقبات الإقتصادية:** وهي التي تتعلق بالعوامل الإقتصادية، التي تعيق مسار التنمية الإقتصادية في الدول النامية ويمكن حصرها فيما يلي:[2]

✓**ضعف معدل تكوين الدخل الوطني:** من الأمور التي تعاني منها الدول النامية إنخفاض مستوى الدخل الفردي الذي ينعكس على إنخفاض الدخل الموجه للإدخار والإستثمار مما ينخفض معه معدل طلب الأفراد على السلع والمنتجات المحلية الذي يؤثر على حرمان الدولة من الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية، أي حرمانها بما يسمى بالتراكم الرأسمالي أو تكوين رأس المال مما يجعله عقبة في وجه المسيرة التنموية. هذا من جانب، ومن جانب أخر فإن إنخفاض وضعف مستوى الدخل الفردي يتسبب في إنخفاض

[1] نفس المرجع السابق، ص18.
[2] خالد وليد الشايجي، **المدخل الى المالية العامة الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 433- 418.

معدل ما ينفقه الفرد على تغذيته وصحته وتعليمه مما يؤثر سلبا على كفايته الإنتاجية، وبالتالي إنخفاض دخله نتيجة لإنخفاض قوته على العمل لمرضه أو سوء تغذيته.

✓**نقص الهياكل العامة الأساسية:** يعد نقص الهياكل العامة الأساسية من عقبات التنمية الإقتصادية، كالطريق، محطات الطاقة، المياه، وسائل المواصلات الحديثة، المستشفيات والمدارس وغيرها، التي تعد من ضروريات العملية التنموية في كل بلد، حيث أنها تساعد عمليات الإنتاج، التبادل والتوزيع. ويؤدي فقدان هذه الهياكل أو المرافق العامة أو نقصها الى إعاقة عملية التنمية والتسريع فيها، لذا نجد من الأمور التي تحرص عليها الدول عموما أثناء قيامها بعملية التنمية الإقتصادية توفير هذه المرافق والخدمات العامة نظرا لأهميتها.

▪ **العقبات غير الإقتصادية:** تشمل هذه العقبات العوامل غير الإقتصادية المتمثلة في أنماط وطبيعة العلاقات والنظم الإجتماعية، الثقافية، الإدارية والسياسية وغيرها من النظم غير الإقتصادية التي تؤدي دورا حاسما وهاما في رفض أو قبول ما يحدث من تغير أو تطور في المجتمع والتي يكون لها دور في إعاقة التنمية أو انحرافها عن أهدافها المنشودة.[1]

وفيما يلي نذكر أهم هذه العوامل:

✓ **العوامل الإجتماعية:** ومن اهم العوامل الإجتماعية التي قد تشكل عقبة أمام تقدم التنمية وإستمرارها هي عامل القرابة، الطائفية، العنصرية وعامل الطبقية.

- **عامل القرابة:** يرتبط فيه كل فرد بأعضاء قرابته إرتباطا وثيقا يمثل له التزاما يفرض عليه أن يعارض كل ما قد يشكل تهديدا أو مخالفة لهذه الرابطة حتى ولو في ذلك المصلحة العامة للمجتمع.

- **عامل الطائفية والعنصرية:** يرتبط كل فرد بأفراد طائفته أو عرقه أو القبيلة التي تجمع بينهم، فيجعله يتحيز لهذه الرابطة دون الأخرين حتى ولو في ذلك مخالفة للمصلحة العامة وعائق للتنمية الإقتصادية التي تتطلب ترابط وتعاون جميع أفراد المجتمع في العمل للمصلحة العامة. يعد هذا النوع من العوامل الإجتماعية الهامة والتي لابد أن تراعى من

[1] محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة،1983، ص49.

قبل منظمي ومخططي عملية التنمية الإقتصادية، لأنها عادة هذه الروابط تربط بين أعداد كبيرة من الأفراد في المجتمع الواحد والتي كانت أسبابها الإستعمار الغربي لها.

- **عامل الطبقية:** حيث يتعاون فيه أعضاء طبقة ما على حماية مصالحهم الخاصة دون مصالح الأخرين في المجتمع مما يجعلها عائقا وعقبة أمام التنمية. تزداد خطورة هذا العامل عندما يتمكن أفراد طائفة ما من السيطرة على السلطة الحاكمة وإستغلالها في توجيه عملية التنمية والقرارات السياسية بإتجاه خدمة مصالحها الخاصة دون المصلحة العامة، لأن ذلك يؤدي الى هدر الإمكانيات والطاقات الوطنية في غير الصالح العام، ويزيد كذلك من سوء التوزيع للدخل القومي وعدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية وانخفاض مستوى الإنتاجية للمجتمع، لإنصراف الأفراد في المطالبة بحقوقهم أو هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال للخارج.[1] وتعد هذه العقبة من أشهر العقبات غير الإقتصادية التي تواجه الدول النامية نتيجة لسيطرة طبقة الأغنياء على حكم البلاد، فتسير مصالح البلاد لمصلحتها الخاصة، بينما الدول المتقدمة وضعت دساتير وضوابط ومجالس نيابية التي تقيد السلطة الحاكمة.

✓ **العوامل الثقافية:**

من أبرز العوامل الثقافية نجد التقاليد، القيم والمعتقدات.

- **التقاليد والقيم:** قد نجد الأفراد يلتزمون بالتقاليد الموروثة عن الإباء والأجداد وبالقيم السائدة في المجتمع، والتي قد تتعارض والتطور المطلوب في التنمية، فيكون بذلك عقبة أمام نجاح عملية التنمية ،كعدم إهتمامهم وإقبالهم على التعليم الفني التطبيقي، ولعل هذه التقاليد من الأمور والمعتقدات التي غرسها المستعمر الغربي في نفوس أهل هذه الدول لينفرهم منها ويسهل عليه السيطرة وإستنزاف خيراتها لصالحه الخاص، مما نتج عن ذلك تخرج أعداد كبيرة ذات التعليم النظري الذي عجزت الوظائف المتاحة عن إستيعابهم في حين أن هذه الدول في حاجة للأيدي العاملة الفنية ، وهذا ما يفسر أحجام الأفراد عن بعض

[1] خالد وليد الشايجي، مرجع سبق ذكره، ص422 423.

الأعمال والوظائف في الدول النامية وبشكل خاص في الدول النفطية التي يرفض فيها الأفراد العمل في الوظائف والأعمال الحرفية والفنية.[1]

- **العقيدة:** تعد العقيدة والدين من العوامل غير الإقتصادية التي قد تشكل عقبة أمام مسيرة التنمية، وقد يكون من اهم عوامل نجاحها، لان الدين والعقيدة من اهم الدوافع التي تدفع الفرد إما للمشاركة أو عدم المشاركة وإفشال التنمية، لأنها من الأمور التي يصعب تغيرها أو التأثير عليها من أطراف خارجة إلا عن طريق الحجة والإقناع. لعل من أطرف الأمثلة ما لفته منظمة الأغذية والزراعة من معارضة لبرنامجها التنموي للمجتمع الهندي الذي كان يقضي بتربية الحيوانات لحل مشكلة نقص الغذاء من قبل الطائفة الهندوسية بسبب إعتراضهم على ذبح البقر للاستفادة من لحومها وفوائدها الأخرى لأنهم يقدسونها، ولقد قدرت كمية الأبقار ب 200مليون راس كان يمكن أن تسهم في حل مشكلة الغذاء، وكذلك رفضت طائفة أخرى من الهنود قتل الفئران التي تتلف وتأكل نسبة كبيرة من محاصيل الحبوب وذلك لأنها تعبدها وتقدسها.[2]

✓ **العوامل الإدارية:** لها دور أساسي وهام في إنجاح تاو إعاقة عملية التنمية الإقتصادية، لان الإدارات والمؤسسات الحكومية تؤدي دورا رئيسيا في تحريك وقيادة عجلة التنمية حتى تسير وفق الطريق المرسوم لها والمنشود. إن عملية التنمية تحتاج إلى جهاز إداري وقيادات إدارية وتنظيمية تكون قادرة على إدارة وتوجيه عملية التنمية بكفاءة وإرادة وخطا متسارعة تتيح لها حسن تصريف الأمور على أفضل الوجوه.

وفي الدول النامية غالبا ما يكون الجهاز الحكومي عقبة للتنمية، لأن معظم الأجهزة الحكومية فيها تكون عادة ذات خبرة بسيطة، ولكي لا تكون هذه الأجهزة الحكومية عقبة أمام التنمية عليها أن تهيئ البيئة الصالحة لنجاح التنمية، وتهيئة الأفراد لكسب دعمهم وقبولهم وتجاوبهم معها في العمل، لأن بدون مشاركتهم لن تنجح التنمية مهما كانت الإمكانات متوفرة.

[1] فايز الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، جامعة الملك سيعود، الرياض، طبعة أولى،1985، ص54.
[2] فايز الحبيب، نفس المرجع السابق، ص 29.

بالإضافة الى تشجيع القطاع الخاص للتعاون معها والإستثمار في المشاريع التنموية الإنتاجية وتوفير الهياكل، المرافق والخدمات العامة اللازمة لنجاح التنمية وخاصة التي لا يستطيع القطاع الخاص الإستثمار فيها نظرا لضخامة تكاليفها مع قلة مردودها.[1]

✓ **العوامل السياسية:** لها دور كبير في إعاقة المسيرة التنموية، لما يكثر في هذه الدول من الثروات الشعبية والإنقلابات العسكرية وعدم الثقة في الخيارات السياسية وفقدان الحزم في الإستمرار في الخطط المرسومة وكثرة الحروب والنزاعات السياسية فيما بينها.

كل هذه العوامل تسبب في إعاقة وإبطاء العملية الإنمائية لهذه الدول لما تتكبده من خسائر مادية وبشرية وتدمير البنية العامة الأساسية التي ستقلل من الإمكانيات والطاقات أمام عملية التنمية.

كما أن لهذه العوامل السياسية أثار إقتصادية وإجتماعية نذكر منها:

- عدم الإستقرار في القرارات الإقتصادية والسياسية،
- عدم إطمئنان أصحاب الأموال من الإستثمار داخل هذه الدول مما يدعوهم الى إستثمارها في الخارج،
- زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني،
- إنخفاض حجم الإستثمار الخارجي داخل هذه الدول.[2]

- **العقبات الخارجية:**

هي العقبات التي يكون مصدرها من خارج البلاد النامية والناجمة عن طبيعة الظروف الدولية ونوع العلاقات التي تربط الدول النامية بالدول الصناعية المتقدمة وتظهر هذه العقبات في المظاهر التالية:[3]

[1] فايز الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 29

[2] نفس المرجع السابق، ص53.

[3] محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص 69_58 .

- شروط التبادل التجاري الدولي الذي يرتبط بين الدول النامية والمتقدمة من سيطرة الشركات الإحتكارية متعددة الجنسيات على السوق الدولية، والذي يكون دائما لغير صالح الدول النامية. تستورد الدول المتقدمة من الدول النامية المادة الأولية غير المصنعة والتي غالبا ما تكون بأسعار منخفضة بينما تبيع وتصدر لها السلع والمنتجات التامة الصنع سوآءا منها الإستهلاكية أو الإنتاجية بأسعار مرتفعة دون أن تعترض الدول النامية على ذلك لتباعتيها الإقتصادية، وهذا الأمر يحمل هذه الأخيرة تكاليف كبيرة عند إرتفاع أسعار منتجات الدول المتقدمة مما سيؤدي الى إختلال موازين مدفعاتها وعدم إستقرار خططها التنموية،

- خضوع المساعدات وإنتقال القروض ورؤوس الأموال المقدمة من الدول الصناعية المتقدمة للشروط والإعتبارات السياسية التي لا تكون في صالح الدول النامية وتمثل عقبة أمام تنميتها.

المبحث الثاني: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية ومؤشراتها

المطلب الأول: وسائل تمويل التنمية الإقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الإقتصادية والتي يشكل الإستثمار جوهرها، ذلك لان مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة إقتصاديا هو الإستثمار وان ذلك يحتاج الى وجود إدخارات حقيقية، أي مختلف وسائل الإنتاج والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية (وسائل محلية) وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية من قروض ومساعدات واستثمارات أجنبية (وسائل أجنبية).[1]

1-الوسائل المحلية:

إن المسؤولية الأولى لعملية التنمية الإقتصادية تقع على عاتق المصادر الذاتية، وهذا تجنبا للوقوع في سلبيات التمويل الخارجي من جهة، ولكن تكون التنمية المستحدثة أصلية نابعة من بيئة وظروف المجتمع من جهة أخرى، وتنقسم مصادر التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية كما يلي:

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص187.

أ- **الإدخارات:** وهي تنقسم الى:

✓ **الإدخار العائلي:** ويأخذ الإدخار العائلي الصور التالية:[1]

- المدخرات التعاقدية كأقساط التامين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها مختلف المؤسسات الهيئات،
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو تأخذ شكل ودائع لدى المصاريف سوآءا كانت جارية أو آجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية،
- الإستثمار المباشر في اقتناء الأراضي، المزارع، المتاجر والمساكن التي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الإستثمار الإدخار، المدخر هو نفسه المستثمر،
- سداد الديون وقابلة التزامات سابقة، والملاحظ في البلدان النامية أن النسبة الكبرى من الدخل تذهب نحو الإستهلاك، لذا لابد أن تكون هناك سياسات ترشيد الإستهلاك وتشجيع الإدخار بمختلف الوسائل الفعالة.

✓ **إدخار قطاع الأعمال:**

هو كل ما تقوم به المنشآت، الشركات الزراعية، الصناعية، التجارية والخدمية بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الإدخار جميعا في الدول المتقدمة إقتصاديا، ويتوقف إدخار قطاع الأعمال على حجم القطاع، الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح، فكلما كانت كبيرة زادت المدخرات، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة فانه يترتب على ذلك زيادة إدخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل الى الإنخفاض أو الإختفاء في فترات الكساد والركود. كذلك فان إدخار قطاع الأعمال يتوقف على حجمه، طبيعته، برامجه وخططه في المستقبل.[2]

[1] محمد عزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات- الاستراتيجيات- التمويل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007، ص 170.

[2] نفس المرجع السابق، ص 179.

✓ **الإدخار الحكومي:**

يتحقق الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فان كان هناك فائضا اتجه الى تمويل الإستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة) أما إذا زادت النفقات الجارية على الإيرادات الجارية (في حالة وجود عجز)، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة وتعمل دائما الحكومات على تنمية مواردها وعلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه الى ضروب ومجالات الإستثمار والتنمية المستهدفة.[1]

ب-الضرائب:

تعتبر الضرائب لونا من ألوان الإدخار الإجباري، وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة في الإهتداء الى الضرائب التي تعود عليها بأكثر حصيلة ممكنة ولا تؤدي الى إعاقة النشاط الإقتصادي أو محاولة التهرب منها، وتعتبر الضرائب مصدرا تمويليا متميزا عن باقي المصادر، بكونها إجراء غير تضخمي خاصة اذا تم الإعتماد على أنماط معينة من الضرائب، ومن بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي تتمثل في قدرة الدولة على الإخضاع الضريبي غير محدودة، بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء الى الإكتتاب العام.[2]

ج-**التمويل بالتضخم:**

تلجا الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العامة من ضرائب ورسوم عن تغطية ذلك، وهذا ما يخلق كمية إضافية من النقود تؤول الى الدولة لإستخدامها في تغطية العجز.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص242.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر،2006، ص161.

[3] موسى رحماني، **نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية**، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول " السياسات الاقتصادية واقع وأفاق، جامعة تلمسان، الجزائر 29-30 نوفمبر 2004، ص04.

رغم أن هذا النوع من التمويل يعتبر من الوسائل المهمة لتكوين الإدخار الإجباري، وقد يخلق جوا ملائما للتوسع في الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة، ورغم أن سياسة التمويل التضخمي في الدول النامية بدت ناجحة في تمويل التوسع في النشاط الإقتصادي في فترات الحروب، إلا أن هذا ينتابه بعض الشك في الأوقات العادية، وذلك بسبب حساسية الدول المتخلفة للتضخم النقدي، وهذا راجع الى:[1]

- قلة أو عدم مرونة عناصر الإنتاج،
- التوتر الاجتماعي الذي ينجم عن إنخفاض الدخول الحقيقية،
- الضغط الكبير على الميزان التجاري بسبب زيادة الميل الحدي للإستيراد.

د- الإقتراض الداخلي:

تتمثل القروض الداخلية في تلك المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة من الغير، سوآءا كانوا أفراد أم هيئات خاصة أو عامة مع التعهد بردها وبدفع فوائد عنها وفقا لشروط معينة، والواقع أن اللجوء لهذا النوع من القروض من أجل التمويل الإنمائي لا يزيد من عبيء الديون الإجمالية للإقتصاد الوطني، ويكون الهدف منه تمويل التنمية أو إستهداف التضخم.[2]

2-الوسائل الأجنبية لتمويل التنمية الإقتصادية:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية للتمويل عن الوفاء بحاجات الإستثمار في الدول النامية، أي نظرا لوجود فجوة إدخارية واسعة، فإنها تلجا الى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية. ولا يمكن الإستغناء عن هذه المصادر من التمويل التي تقوم بملا الفجوة الادخارية.[3]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 251-252.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص171.

[3] حامد عبد الحميد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص 211.

وتنقسم وسائل التمويل الخارجية الى قسمين هما:[1]

أ- **مصادر التمويل الخاصة:** تقسم بدورها الى قسمين هما:

✓**الإستثمارات الأجنبية:** يرى البعض أن البلدان المضيفة للإستثمارات الأجنبية تحصل على الكثير من المنافع، ذلك أن هذا الإستثمار يمثل مصدر للتمويل دون أن يشكل دينا على المستلم، كما انه يمثل حزمة إنتاجية تصاحبها خدمات ذات طبيعة إنتاجية، لأنها تجلب راس المال المادي متضمنا تكنولوجيا متقدمة وخبرة إدارية وتسويقية وسلع ذات نوعية جيدة، هذا بالإضافة الى رفع كفاءة الموارد المحلية وتشغيل الموارد العاطلة.[2]مقابل هذا قد لا تعني الإستثمارات الأجنبية المباشرة الكثير للبلدان المضيفة، إذا لم تخصص هذه الإستثمارات في مشروعات أكثر إنتاجية تتمتع بمزايا نسبية.[3]

وبهدف تحقيق الأهداف المرجوة من الإستثمار الأجنبي للبلدان النامية، يتعين عليها إعداد سياسات التي تعظم المنافع وتقلل من التكاليف، كما ينبغي عليها إزالة التشوهات الموجودة في إقتصاداتها وفتح الإقتصاد نحو الخارج، والتحكم في الإستثمار الأجنبي وتوجيهه نحو تنمية الإقتصاد الوطني.

✓**القروض التجارية:** تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع، وتتكون هذه القروض من:[4]

- **القروض المالية:** وهو ما يعرف بقروض السندات، وهي أحد أشكال إستثمارات المحفظة المالية.
- **القروض المصرفية التجارية:** وهي القناة الأحدث لتحولات رأس المال.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص198.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، ط 02، عمان،1998، ص79.

[3] نعيم فهم حنا، **تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة تقييمية لتجربة مصر وسوريا"**، مداخلة بمؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن 21، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر 11-13 سبتمبر، 2003، ص 19.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص206_207.

✓ **إئتمانات التصدير:** إن الشركات المصدرة ومصاريفها التجارية تعرض إئتمانات التصدير الى البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات من خلال السماح لتأخير الدفع عن الاستيراد. وتعتبر إئتمانات التصدير نوعا من التامين يمنح للمصدرين ضد إحتمالات حدوث خسائر لهم من جراء عدم دفع المستوردين قيمة البضاعة المستوردة.[1]

✓ **مصادر التمويل الرسمية:** التدفقات الرسمية تشمل نوعين من التدفقات:

- **التدفقات الثنائية:** تتكون من:
  - المنح أو المساعدات.
  - القروض بنوعيها الطويلة والقصيرة الأجل.
- **تدفقات المساعدات متعددة الأطراف:** تتمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكالة التنمية الدولية، وكالة التمويل الدولية، وكذا الأمم المتحدة والبنوك التنموية الإقليمية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الإقتصادية

تتنوع مؤشرات التنمية ما بين إقتصادية وإجتماعية، كمية ونوعية، حيث توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي إختيار المتغيرات وتقدير أهمية هذه المتغيرات ووسيلة إيجاد مؤشر مركب وفائدة هذا المؤشر وجدوى إستخدامه.[2]

إن الوصول الى عدد محدود من المؤشرات وإستعمالها في تقييم ظاهرة ما يتطلب فرز ما هو متاح من المؤشرات ومقارنتها في مدى غناها النسبي بالمعلومات والمفاضلة بينها طبقا

[1] هشام بوعافية، **التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة جزائر ،2016-2017.ص61.

[2] إسماعيل صاري، **السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000_2010**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2011-2012، ص 37.

لهذا المعيار.[1] ولكي يسمى متغير إقتصادي أو إجتماعي مؤشرا للتنمية الإقتصادية، عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها.[2]

يمكن أن نقتصر نوعين من مؤشرات التنمية الإقتصادية، غير أن عددها حسب برامج الأمم المتحدة للتنمية يفوق ذلك:

1-المؤشرات الإقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الإقتصادي والإجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية، كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي، كمعدل التصدير أو الإستيراد أو الديون، كما يمكن أن تقدم على شكل نسب فيما بينها، كخدمة الدين بالنسبة الى قيمة الصادرات، ومن أبرز هذه المؤشرات نذكر:[3]

أ- **نصيب الفرد من الناتج الوطني:** وهو عنصر مهم في قياس نوعية الحياة، يعتمد على عاملين هما: الناتج الوطني من جهة وحجم السكان من جهة أخرى، فكلما كان الفرق بين نسبة زيادة الناتج ونسبة زيادة السكان كبيرة، كلما كان نصيب الفرد أكبر، غير أنه غير كاف ويفتقر للدقة، لأن التنمية المستدامة تتطلب إقتطاع جزء من الدخل لتغطية الأضرار الناتجة عن الإنعكاسات السلبية لزيادة النمو، وهو ما يعني مزيدا من الإقتطاع مع مرور الزمن، الأمر الذي يعني تناقص رأس المال مع الزمن، وهو ما يتناقض مع الإستدامة.

ب-حصة الإستثمار في الناتج الوطني الإجمالي: إن حصة الإستثمار تعبر عن مدى زيادته وتوسعه، أي هي زيادة وتوسع إستخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، بهدف الإستجابة لتلبية الطلب المتزايد للسكان الناتج عن زيادة السكان من جهة، وتحسن مستوى المعيشة من جهة أخرى، ويؤدي المناخ الجيد للإستثمار الى دفع

[1] إبراهيم العيسوي، ص157.

[2] محمد عدنان وديع، ص1.

[3] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2009، ص105-106.

عجلة النمو الى الأمام، عن طريق تشجيع الإستثمار وتحسين الإنتاجية، يعمل ذلك على تعزيز النمو عبر توفير المزيد من المدخرات لعملية الإنتاج، مما يسمح بمزيد من الإنتاجية، وبالتالي الإرتفاع بنصيب الفرد من الناتج الوطني، الأمر الذي ينتج عنه تخفيض نسبة الفقر.

غيران مقياس نجاح الإستثمار ومناخه لا يكمن في كمية الإستثمار فحسب، وإنما في نوعية الإستثمار التي تتأثر أيضا بمناخ الإستثمار. وان زيادة النمو لا تعتمد على كمية العمل ورأس المال فقط بقدر ما تعتمد على الكفاءة الإنتاجية لهده العناصر، وإذا أهمل عامل الكفاءة الإنتاجية فانه يؤدي الى الحد من عامل التطوير الإنتاجي وبالتالي الحد من النمو وكذا التنمية الشاملة.[1]

ج- **التحكم في الإنتاجية والمديونية:** يرى علماء الإقتصاد أن الوصول بالرفاهية البشرية إلى حدها الأقصى هو الهدف الأسمى للتنمية،[2] ويمكن تحقيق ذلك أساس من أنشطة الصناعة والتجارة، والمؤسسات التجارية والصناعية التي تهيئ الفرص الرئيسية للإنتاج والتوظيف، ولكن تحقيق ذلك لا يقود بالضرورة الى الرخاء أو الرفاهية. ويعتبر تحسين نظام الإنتاج واستدامته بالإستخدام تكنولوجيا وعمليات تزيد من كفاءة إستخدام الموارد، وفي نفس الوقت تهيئ طريقا هاما نحو تحقيق الإستدامة للصناعة والتجارة. وبهذا فان التنمية الإقتصادية تسعى الى تحديث أساليب الإنتاج ورفع مستوياته من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية.[3]

كما أن تسهيل وتشجيع الإبداع والقدرة على التنافس أمور لازمة لتشجيع زيادة التنوع والكفاءة والخيارات المؤثرة، وهو ما يسمح للمؤسسات بإكتساب الميزة التنافسية التصديرية التي تضمن إستدامة الصادرات السلعية والخدماتية، والتي تسمح بتحسين وضعية الفقراء.[4]

---

[1] علي كساب، محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، ص12.

[2] مبارك بوعشة، **أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة الى تجربة هولندا**، مداخلة بالملتقى اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 21-21 اكتوبر 2008، ص02.

[3] معروف هوشيار، **دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**، دار الصفاء للنشر، ط01، جامعة البلقاء التطبيقية، 2005، ص11.

[4] محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص107.

وتجدر الإشارة الى أن تحقيق هذا الهدف (التنمية المنشودة، تسريع معدلات النمو الإقتصادي) يصطدم بجملة من المعوقات والمشاكل التي تتمحور أساسا في انخفاض حجم المدخرات الوطنية وعدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية، لذلك لجات معظم الدول النامية إلى التمويل الخارجي، لسد النقص في الموارد المحلية وتزويدها بالعملة الأجنبية اللازمة لإستيراد السلع والخدمات الضرورية للتنمية.

ولكن هذه التدفقات التي كان ينظر اليها خلال عقدي الخمسينيات و الستينيات على أنها مضمونة لدفع عجلة التنمية بمساهمتها في توفير عنصر رأس المال، انعكست سلبا على عمليات التنمية في معظم هذه البلدان المدينة، وأصبحت أعباؤها اليوم تمثل اهم عوائق التنمية والإستقرار الإقتصادي، في حين كان ينبغي العمل على الحد من علاقات التبعية الخارجية، والإعتماد على الذات والإتجاه نحو إستراتيجية تصحيحية تهدف الى رفع معدل الصادرات، كما أن تزايد الإهتمام في الوضعية الراهنة بالديون الخارجية دليل على عمق الوعي بأبعاد المشكلة وعلاقاتها بالتنمية الإقتصادية حاضرا ومستقبلا.

2-المؤشرات الإجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الإجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الإقتصادية، لتضم طيفا واسعا من القضايا الإجتماعية ومنها، تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل إختيار أكثرها ملاءمة، وتوجهت هذه الحركة الى مناطق الإهتمام الإجتماعي العميق للأفراد والأسر، مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

تمتاز هذه المؤشرات عن معدل الدخل الفردي، بانها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، كما أنها تشير الى فجوة التأخر.[1]

[1] إسماعيل صاري، **السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2011-2012، ص40.

إذا كانت الجوانب الإقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فان معظم الجوانب الإجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فان هذه المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لبعض المؤشرات، كالعدالة الإجتماعية والأمن وعناصر أخرى في السياسة الإجتماعية. ومن هذه المؤشرات الإجتماعية نذكر:[1]

- الفقر وإعادة توزيع الدخل والخدمات،
- مستوى التغذية والصحة،
- مدى إنتشار التعليم.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

يتفق الكثير من الإقتصاديين على أن عملية التنمية الإقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويعتمد هذا بدوره على العديد من العوامل أهمها الإستثمارات اللازمة لتحقيق ذلك، ويتعين على القائمين بعملية التنمية إختيار الإستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية الإقتصادية، التي تساعد على تحقيق النمو والتقدم الإقتصاد، ومن ثم تحقيق الأهداف المطلوبة.

1-نظرية الدفعة القوية:

صاحب هذه النظرية " Rosentein Rodan " حيث ينطلق في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الإستثمارات في البنية التحتية وتدريب القوى العاملة وهذه المشروعات الضخمة غير قابلة للتجزئة، وأن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع، فالسوق المحلية الضيقة والمحدودة لا تحفز المستثمر الخاص الذي يبحث عن الربح الخاص وليس الربح الإجتماعي وان تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية.

يبرر Rodan بني الدفعة القوية بتحقيق الوافرات الخارجية، وان مثل هذه الوافرات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة والذي يعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة وبالتالي فإن الإنتاج ذو

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص89-90.

الحجم الكبير من شأنه أن يشتغل وان يستثمر رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير، ويفرق Rodan بين ثلاث أنواع للتجزئة:[1]

أ- **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** أي عدم التجزئة في المستلزمات والإنتاج أو العمليات التصنيعية والتي تقود الى زيادة العوائد، وأهم مثال لعدم التجزئة وهو رأس المال الإجتماعي الذي يشتمل على صناعات أساسية والتي لها فترة نضج طويلة.

ب- **عدم الطلب في دالة الإنتاج:** إن ظاهرة عدم التجزئة في الطلب المكمل تتطلب إقامة الصناعات المعتمدة على بعضها في البلدان المتخلفة مما يساعد على تامين الطلب لكل هذه الصناعات إعتمادا على بعضها البعض.

ج- **عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات:** إن الحجم الكبير من الإستثمارات يتطلب قدرا كبيرا من المدخرات، وهذا ما قد لا يتحقق في البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض ويمكن التغلب على هذه المشكلة في حالة كون الميل الحدي للإدخار اعلى من الميل المتوسط للإدخار.

2-استراتيجية النمو المتوازن:

لقد صاغ " Rodan" فكرة الدفعة القوية ، والتي قدمها فيما بعد Nurkse ، في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن ويركز"Nurkse " على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي ضيق حجم السوق مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق ، الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الإستثمارات في الصناعات الإستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في أن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، وعليه فان النظرية تعتمد على برنامج ضخم من الإستثمارات التي توجه نحو السلع الإستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المرحلة الأولى. [2]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص88 -91.

[2] انظر:

كذلك تتطلب هذه النظرية تحقيق التوازن بين جهة العرض والطلب من خلال التوازن ين مختلف الصناعات الإستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية والتوازن بين القطاع المحلي والخارجي.

يري "Nurkse " أن توفير الموارد المالية يأتي من الموارد المحلية والتي ينبغي أن يكون مصدرها القطاع الزراعي. كما يجدر الإشارة الى المقصود بالنمو المتوازن ليس نمو جميع القطاعات بمعدل واحد بل بمعدلات مختلفة وتتحد في ضوء مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع.

3-إستراتيجية النمو غير المتوازن

البر هيرشمان " Albert Hirschman" هو صاحب هذه الإستراتيجية وأن كان قد سبقه "بيرو Perrox" في تقديمه للإستراتيجية تحت إسم "نقاط" أو "مراكز النمو" حيث تنطوي هذه الأخيرة على:[1]

- إن البلاد المتخلفة ترتكز جهودها الإنمائية على قطاعات ومناطق تتميز بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وان تنمية هذه المناطق سوف تجذب ورائها المناطق الأخرى ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو الى سائر المناطق الأخرى في البلاد،
- إن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الإقتصاد، وأن هذا يمكن أن يحدث من خلال الإستثمار أما في رأس المال الإجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة. فالأول يخلق وفرات خارجية بينما الثاني يستفيد من هذه الوفرات، ذلك لأن الإستثمار في رأس المال الإجتماعي يشجع الإستثمار الخاص،

- M . L jhingan ,**the economiccs of devlopent and planing**,vrinda publication ltd,32,revised and enlarged edition,1999,p180_188.
- A.P thirwall, **growth and development**,sixth edition, macmillan press ltd,1999,p 234_237.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص98-99.

- إن الإختلال يتم على مسارين: الأول إختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الإجتماعي وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، وبالتالي إختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر،

- إن التنمية عند "**البر هيرشمان**" عملية ديناميكية تنقل الإقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى اعلى من الإنتاج والدخل. وان الإختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو.

4-إستراتيجية مراحل النمو

صاحب هذه الإستراتيجية هو الأمريكي " **W.W.Rostow** " وجوهر هذه الأخيرة أنه لا يمكن منطقيا وعمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية، وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل، ويفرق" **روستو**" بين خمسة مراحل هي:[1]

- مرحلة المجتمع التقليدي،
- مرحلة ما قبل الإقلاع،
- مرحلة الإقلاع،
- مرحلة الإندفاع نحو النضوج،
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

بناءا على هذا النموذج، فإن الدول المتقدمة حاليا مرت قبل الدخول الى مرحلة النمو المطرد، وأن الدول النامية حاليا تقع في مرحلة " التأهب للإنطلاق " وعليها أن تتبع عددا من القواعد الخاصة بالنمو حتى تصل الى مرحلة الإنطلاق.[2]

[1] انظر:

- M . L jhingan ,op cit,p123-124.
- A.P thirwall, op cit,71-77.
- Todaro mecheal, economic development, sevewth edition, Addison, Wesley, London,2000,p79-80.

[2] كريمة كريم، جودة عبد الخالق، **أساسيات التنمية الاقتصادية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة،2008 ،ص81.

من أهم متطلبات الوصول الى مرحلة الإنطلاق هو تحقيق معدلات كافية من الإدخار المحلي والأجنبي من أجل القيام بقدر كافي من الإستثمارات تمكن الدولة من الإسراع بالنمو الإقتصادي.[1]

5-إستراتيجية التبعية:

الرسالة الأساسية لهذه الإستراتيجية هي أن التنمية الأوروبية قد بنيت على التخلف في العالم غير الأوروبي وقد إستندت تنمية أوروبا على التحطيم، الإحتلال، الإستعمار والسيطرة وإنتزاع المجتمعات غير الغربية من سكانها ومن مواردها وفائضها الإقتصادي وبموجب هذه الفكرة فان العلاقة بين بلدان المركز وبلدان الأطراف هي التي مكنت البلدان المسيطرة من تحقيق النمو الإقتصادي المستدام فيها في حين أن بلدان الأطراف قد حققت بعض النمو كانعكاس للتحولات الجارية في البلدان المتقدمة.[2]

تفسر هذه الإستراتيجية إستمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية والتي سميت بلدان الأطراف بجملة من العوامل أهمها:

- إعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض،
- الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية،
- إنخفاض مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية دون المستوى المطلوب،
- تدهور نسب التبادل التجاري لبلدا ن الأطراف،
- جوانب إجتماعية وثقافية للكولونيالية التي تعيق السير نحو الإستقلال الإقتصادي والإعتماد على الذات.

هذه الإستراتيجية ركزت أساسا على الأسباب الخارجية للتخلف دون النظر الى الأسباب الداخلية لدى البلدان النامية.

[1] نفس المرجع السابق، ص81.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص114-116.

خاتمة الفصل

يستند التخطيط للتنمية الإقتصادية إلى إستراتيجيات التنمية الإقتصادية التي عالجت قضايا التنمية الإقتصادية في الإقتصاديات المتخلفة، ورغم إختلاف سياساتها المقترحة إلا أنه يمكن للدول المعنية أن تستعين بهذه النظريات حسب ما تراه مناسبا لوضعها الإقتصادي والإجتماعي.

إن التنمية الإقتصادية عبارة عن عملية يتم فيها إنتقال الإقتصاد الوطني من مرحلة التخلف والعجز إلى مرحلة الرقي والإزدهار، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تقوم الدولة بإتخاذها من أجل تطوير الهيكل الإقتصادي، وكما تعتبر التنمية الإقتصادية العملية التي تؤدي الى تغيير شامل ومستمر تصاحبه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة مع تحسن في نوعية الحياة وتغير في هيكل الإنتاج. ولكن هناك العديد من العراقيل والعقبات التي تحول دون قيامها منها الإقتصادية، السياسية والإدارية وكذلك الإجتماعية والتنظيمية، وتتطلب التنمية مجموعة من المصادر لتمويلها ومن بينها القروض الداخلية، الإدخار وكذا الوسائل الخارجية.

الفصل الثالث

دراسة واقع السياسة المالية في الجزائر

خلال الفترة 2000-2020

مقدمة الفصل

تعرض الإقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات الى العديد من الإختلالات في التوازنات الإقتصادية، تبلورت أساسا في إرتفاع معدل التضخم، تزايد البطالة وضعف الإستثمار، كل هذه الصعوبات أدت الى عدم الإستقرار الاقتصادي. لهذا، تعتبر السياسة المالية من بين الوسائل الأساسية المبذولة لتحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي، بإعتبارها إحدى محاور الإصلاحات الإقتصادية.

تعد السياسة المالية أداة مهمة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، والتي تتمثل أساسا إما في الإيرادات العامة، إما في النفقات العامة وإما المزج بينهما ، وذلك نظرا للأهمية التي تحظى بها الكميات المالية (النفقات العامة و الإيرادات العامة)، كونها مؤشر هاما يعتمد في الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة المالية لأي دولة وكذا الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية التي تعد أداة فعالة لتقييم فعالية السياسة الإقتصادية.

في هذا الفصل، سنقوم بتحليل تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذا تبيين مكانتهما في الميزانية العامة وذلك بقياس أثرهما الذي يعكس أثر السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي والنمو الإقتصادي.

المبحث الأول : سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

مرت السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر بعدة تطورات، خاصة في فترة التسعينيات التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة مع المؤسسات المالية الدولية، وقد توجت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي للإصلاحات المدعومة.

المطلب الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة في التشريع الجزائري الى قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

1- نفقات التسيير:

تعد نفقات التسيير مجموع النفقات الموجهة لتسيير المصالح العمومية والإدارية للدولة، أي أنها تكون موجهة لضمان الاستمرارية والبقاء للمرافق الإدارية العامة للدولة، وهذه النفقات في العموم هي نفقات غير منتجة، وتنقسم الى أربعة أبواب، ومعظم الأبواب تتكون من سبع فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا، وكل فصل يشمل عددا من المواد غير المحددة، وعليه يمكن تقسيم نفقات التسيير كالاتي[1]:

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات:** ويشمل هذا الباب مختلف الأعباء المتخصصة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذا مختلف الأعباء المحسوبة من الإيرادات. ويتكون هذا الباب من خمس فقرات هي: احتياط الدين، الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) أو الدين العام، الديون الخارجية، الضمانات، النفقات المحسومة من الإيرادات (تعويضات على منتوجات مختلفة)؛

- **تخصيصات السلطات العمومية:** وهي تلك الإعتمادات الضرورية لتسيير مصالح الوزارات والمؤسسات العمومية السياسية وغيرها، مثل المجلس الشعبي الوطني والمجلس

[1] القانون رقم: **17-84** المؤرخ في: 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 24.

الدستوري....الخ، وتوجه هذه الإعتمادات لصالح المستخدمين، الأجهزة والمعدات...الخ. يتكون هذا الباب من فقرات هي: رواتب العمل، المعاشات والمنح العائلية، المعاشات والأعباء الإجتماعية، المستخدمون والمعدات وتسيير المصالح، المستخدمون وأعمال الصيانة، المستخدمون وإعانات التسيير والمستخدمون النفقات المختلفة؛

- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** هي تلك النفقات التي تضم كل الإعتمادات التي توفر لكافة مصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات. ويشمل هذا الباب الفقرات التالية: الموظفون ومرتبات العمل، الموظفون والمعاشات والمنح، الموظفون والتكاليف الإجتماعية، الأدوات وتسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، النفقات المختلفة؛

- **التدخلات العمومية:** وتتعلق بنفقات التحويل، ويضم هذا الباب فقرات هي: التدخلات العمومية والإدارية كإعانات المجموعات المحلية، الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية، النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح، النشاط الإقتصادي والتدخلات مثل الإعانات الإقتصادية والمكافئات، الإسهامات الإقتصادية مثل الإعانات المقدمة للمصالح العمومية، الإسهامات الإجتماعية مثل مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة.

إن الباب الأول والثاني يدخلان ضمن الأعباء المشتركة في الميزانية العامة، ويتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما البابين الثالث والرابع فيتعلقان بالدوائر الوزارية، ويتم توزيعها بموجب مراسيم التوزيع لكل جزء وفصل. فنجد تخصيص الإعتمادات الموجهة لكل وزارة كما هو مبين في الجدول (01) التالي:

الجدول رقم01:

توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ(دج)
رئاسة الجمهورية	8.222.221.000
مصالح الوزير الأول	4.497.060.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	38.066.300.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418.409.273.000
العدل	75.862.145.000
المالية	86.980.203.000
الطاقة	50.800.596.000
المجاهدين	224.959.977.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.284.7O4.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	317.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	47.840.500.000
الثقافة	15.284.380.000
البريد والمواصلات السلكية اللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.312.296.000
الشباب والرياضة	35.462.228.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.385.008.000
الصناعة والمناجم	4.727.613.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235.295.108.000
السكن والعمران والمدينة	16.281.000.000
التجارة	18.378.207.000
الاتصال	21.008.144.000
الأشغال العمومية والنقل	49.959.375.000
الموارد المائية	14.145.239.000
السياحة والصناعات التقليدية	3.202.041.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	398.970.409.000
العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي	153.695.039.000
العلاقات مع البرلمان	231.760.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.276.292.448.000**
التكاليف المشتركة	678.184.088.000
المجموع العام	**4.954.476.536.000**

المصدر: قانون 18-18 المؤرخة في 27 – 12 – 2018، **المتضمن قانون المالية لسنة 2019**، ص29.

2- نفقات التجهيز:

تمثل نفقات التجهيز مجموع النفقات التي يترتب عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وتوسع الثروة العمومية وتحسين وتجهيز الجماعات العمومية، وتتكون هذه النفقات من الإستثمارات في المنشآت الأساسية لبعض المؤسسات العمومية بعنوان البحث ودراسات ما قبل الإستثمار.[1]

تقسم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي، وتظهر في الجدول (02) الملحق بقانون المالية حسب القطاعات، وتتوزع على ثلاث أبواب:[2]

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة،
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة (دعم استثماري)،
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

والتصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي، الذي يسمح لها بإعطاء وضوح أكثر لنشاط الدولة الإستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

- **العناوين:** وتقسم نفقات التجهيز الى ثلاث عناوين(أبواب) هي:

- الإستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، وتتمثل في النفقات التي تستند أما الى أملاك الدولة أو الى المنظمات العمومية،
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة،
- النفقات الأخرى برأسمال.

- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (10 قطاعات) هي: المحروقات، الصناعات المصنعة(التحويلية)، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز(السكن)، المخططات البلدية للتنمية.[3]

---

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2004، ص35.

[2] **المادة 35** من قانون 84- 17، **المتعلق بقوانين المالية**.

[3] بساعد علي، **محاضرات المالية العمومية، المعهد الوطني للمالية**، الجزائر، ديسمبر 1992، ص 76.

▪ **الفصول والموارد:** تقسم القطاعات الى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تصور بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الإقتصادية التي تمثل هدف برنامج الإستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، قطاع فرعي، فصل ومادة كان نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل:

- القطاع.....2 الصناعات التحويلية
- القطاع الفرعي..... 24 التجهيزات
- الفصل.....242 الصلب
- المادة.....2423 التحويلات الأولية للمواد

يمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم: 02 توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

الوحدة (بالألف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للإستثمار	**1.901.567.286**	**2.438.254.592**
دعم النشاط الإقتصادي (تخصصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	**-**	**671.953.450**
إحتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	**-**	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	**-**	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**700.095.000**	**1.164.427.350**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.601.662.286**	**3.602.681.92**

المصدر: نفس المرجع السابق، ص30.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة للجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول رقم (03): يوضح تطور إجمالي النفقات العامة (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي النفقات العامة	1178,1	1321.2	1550.7	1639.3	1888.7	2052.3	2453	3108.6	4191.1	4264.3	4466.94
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
إجمالي النفقات العامة	5731.1	7169.9	6024.3	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3	8627.2	8557.7	7823.1	/

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم (01) يوضح تطور إجمالي النفقات العامة خلال فترة (2000-2020)

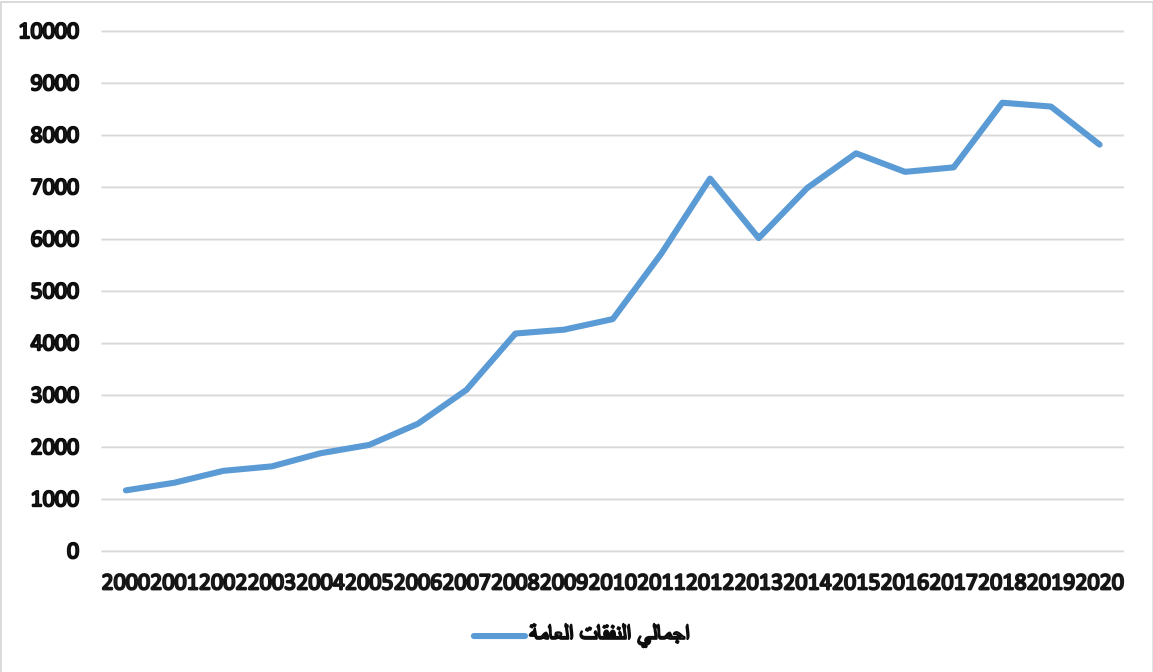

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجدول (03).

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ زيادة النفقات العامة من **1178,1** مليار دينار سنة 2000 الى **4264,3** مليار دينار سنة 2009 وهذا راجع الى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والتسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006، ومن سنة (2010–2017) تبين وجود زيادة طفيفة، حيث من سنة 2009 إلى سنة 2010 إرتفعت النفقات العامة من **4264,3** مليار دينار سنة 2009 الى **4466,94** مليار دينار سنة 2010 أي بنسبة **9,31 %** وهذا راجع إلى أزمة 2008. أما في سنة 2012 الى سنة 2014 إنخفضت النفقات العامة، لترجع وتحسن من سنة لتصل إلى حوالي **7389,3** مليار دينار سنة 2017 لترتفع خلال سنة 2018 إلى **8627,2**، وقد سجل إنخفاض سنة 2020 حيث وصل إجمالي النفقات العامة **7823,1** مليار دينار.

كانت السياسة التوسعية التي تبنتها الجزائر مع بداية الألفية أثر كبير على إتجاهات الإنفاق الحكومي الذي إعتمدته السلطات، حيث تضاعف حجم الإنفاق 7 مرات خلال 16 سنة ، وإنتقل حجم الإنفاق من 1178,1 مليار دولار سنة 2000 الى 7297,5 مليار دولار سنة 2016 أنظر الجدول رقم (03)، إن تنامي النفقات العامة يعود أساسا الى إرتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على سياسة الإنفاق الحكومي خاصة، كما أن اهم ما يميز سياسة الإنفاق الحكومي في الفترة 2000–2007 هو الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، فبعدما كانت تقدر نسبتها سنة 2000 ب 26,5 % وصلت الى 48,5% سنة 2007، وذلك بسبب تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو الإقتصادي خلال نفس الفترة.

إن إرتفاع في نفقات التجهيز في هذه الفترة لا يعني إنخفاض في نفقات التسيير فهذه الأخيرة إرتفعت من حوالي 881 مليار دينار سنة 2000 الى حوالي 4807 مليار دينار سنة 2016 ، يعني 5 مرات تقريبا وذلك بسبب ارتفاع كتلة الأجور في مختلف القطاعات وقد شكلت نسبتها حولي 60% من إجمالي النفقات العامة سنة 2016 ، كما بلغ متوسط نفقات التسيير الى إجمالي النفقات العامة حوالي 60,09% خلال فترة 2000–2008 ، بسبب إرتفاع كتلة الأجور والتعويضات لعمال الإدارة المركزية واللامركزية والتي تستحوذ في المتوسط

حولي 35% من نفقات التسيير بالإضافة الى قيمة التحويلات التي تأثر بنسبة 40%، ثم فوائد الدين العام بنسبة 7% ، وأخيرا نفقات المعدات والأدوات بحوالي 18%.[1]

المبحث الثاني: السياسة الإرادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المطلب الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة أداة هامة في يد الدولة تستعملها لتغطية نفقاتها العامة ومواجهة ما يواجهه من مشاكل إقتصادية، إجتماعية وسياسية، إذ تنوعت وتعددت مصادر إيرادات العامة في الجزائر لاسيما صدور القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية والذي صنف إيرادات الموازنة العامة إلى[2]:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات،
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة،
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوي،
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات،
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة، وكذا الفوائد المترتبة عنها،
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها،
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

1- الإيرادات السيادية: وهي كافة الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية وتتمثل في:

- الإيرادات الجبائية: وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي تصنف كما يلي:
  - حاصل الضرائب المباشرة: وهي التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل،

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي**، 2014، ص112.

[2] المادة **11** من القانون **84-17** المتعلق **بقوانين المالية**.

- حقوق التسجيل والطابع (الموضوعة على بعض العقود القانونية كحقوق تسجيل نقل الملكية أو الطوابع)،
- حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال،
- حاصل الضرائب غير المباشرة،
- حاصل الجمارك (الرسوم الموجهة على موارد التصدير والإستيراد)،
- إيرادات عادية أخرى المتمثلة في الجباية البترولية والتي تتكون من: ضريبة على إنتاج البترول السائل، ضريبة على أرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث، الإستغلال والنقل عبر القنوات.

- الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات،
- الغرامات.

2- الإيرادات الاختيارية:

- حاصل دخل أملاك الدولة تتمثل في مداخيل التصفية (نتيجة تصفية الثروات) ومداخيل الإستغلال (مداخيل إستغلال المناجم والمقالع)،
- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة (المكافأة المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية، المالية أو الإدارية....الخ)،
- أموال المساهمات والهدايا.

الشكل رقم: (02) النسيج الجبائي الجزائري 2004.

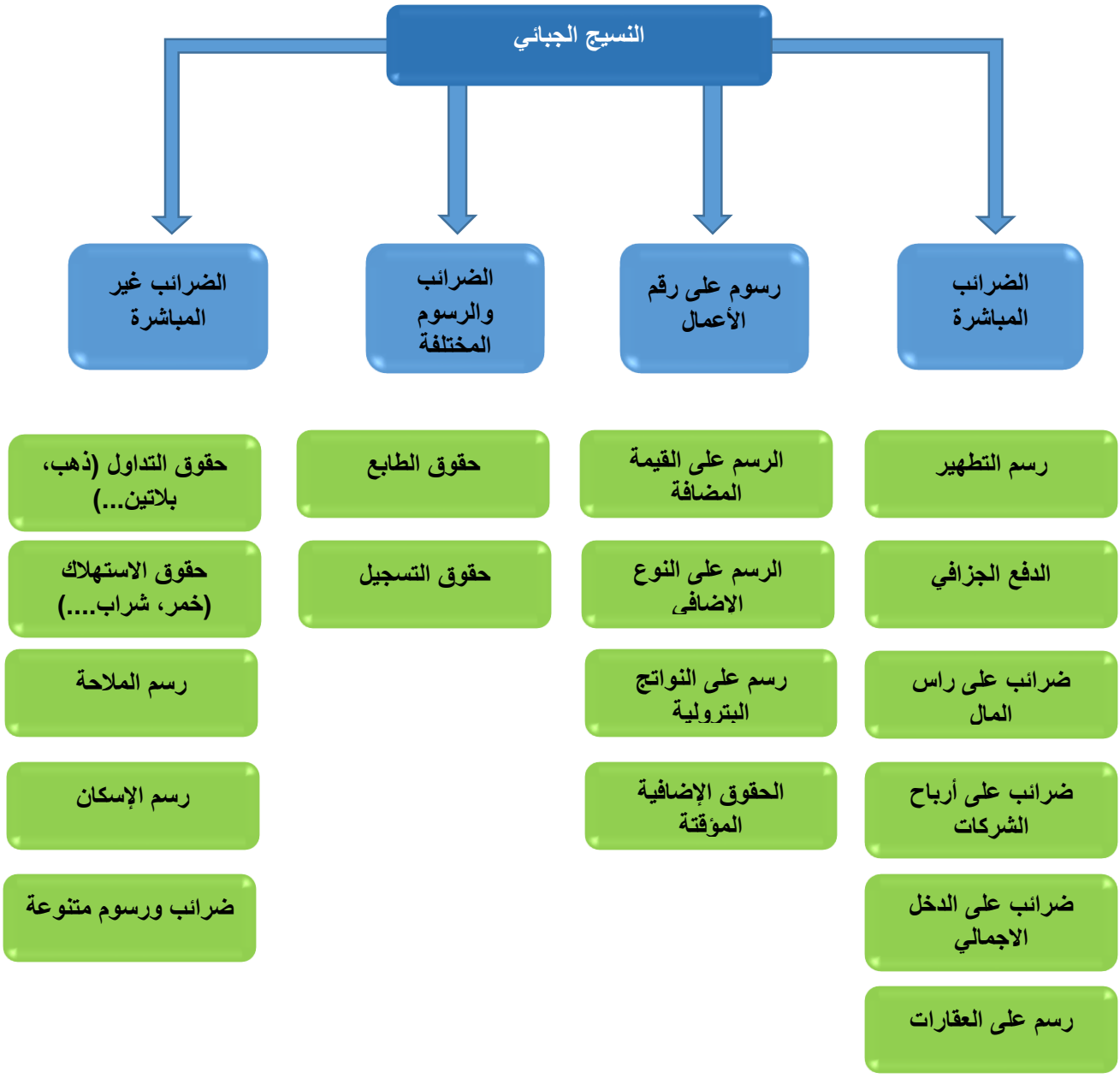

المصدر:

خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث**، دار هومة، الجزائر، ج01،ط02 ،2006،ص26

3-الدومين العام:

تتكون الأملاك الوطنية العمومية الجزائرية من الحقوق والأملاك المنقولة والعقارية التي يستعملها الجميع، والموضوعة تحت تصرف الجمهور المستعمل أما مبشرة بواسطة مرفق عام، شريطة أن تكيف في هذه الحالة بحكم طبيعتها، أي أن تكون تكييفا مطلقا أو أساسيا مع

الهدف الخاص بهذا المرفق، وكذا الأملاك التي تعتبر من قبيل الملكية العمومية بمفهوم المادة 17 من الدستور.[1]

وتتضمن أملاك الدولة الوطنية العمومية كلا من الأملاك الوطنية العمومية الطبيعية، والأملاك العمومية الاصطناعية.

3-1 الأملاك العمومية الطبيعية: تشمل خصوصا على ما يلي:[2]

- شواطئ البحر،
- قعر البحر وباطنه،
- طرق البحر ومعابره،
- مجاري المياه، ورقاق المجاري الجافة وكذلك الجزر التي تتكون داخل رقاق المجاري والبحيرات والمساحات المائية الأخرى، أو المجالات الموجودة ضمن حدودها كما يعرفها القانون المتضمن قانون المياه،
- المجال الجوي الإقليمي،
- الثروات والمواد الطبيعية السطحية والجوفية المتمثلة في الموارد المائية بمختلف أنواعها، والمحروقات السائل والغازية والثروات المعدنية الطاقوية والحديدية، والمعادن الأخرى أو المنتجات المستخرجة من المناجم والمحاجر والثروات البحرية من التراب الوطني في سطحه أو في جوفه، والمناطق البحرية الموضوعة تحت السيادة الجزائرية أو سلطتها القضائية.

[1] **المادة 12** من القانون رقم: 90-30 المؤرخ في 01-12 1990، المتعلق **بقانون أملاك الدولة**، المنشور في الجريدة الرسمية رقم52/1990، ص1661.

[2] **المادة 15** من نفس القانون السابق.

3-2 الأملاك العمومية الاصطناعية: وتشمل كل من:[1]

- الأراضي المعزولة اصطناعيا عن تأثير الأمواج،
- الموانئ المدنية والعسكرية وتوابعها لحركة المرور البحرية،
- السكك الحديدية وتوابعها الضرورية لإستغلالها،
- الموانئ الجوية والمطارات المدنية والعسكرية وتوابعها المبينة أو غير المبينة المخصصة لفائدة الملاحة الجوية،
- الطرق العادية والسريعة وتوابعها،
- المنشآت الفنية الكبرى والمنشآت الأخرى وتوابعها المنجزة لغرض المنفعة العمومية،
- الآثار العمومية والمتاحف والأماكن الأثرية،
- الحدائق المهيئة،
- الأعمال الفنية ومجموعات التحف المصنفة،
- البساتين العمومية،
- المنشآت الأساسية الثقافية والرياضية،
- المحفوظات الوطنية،
- حقوق التأليف وحقوق الملكية الثقافية التي تؤول الى الأملاك الوطنية العمومية،
- المباني العمومية التي تأوي المؤسسات الوطنية كذا العمارات الإدارية،
- المنشآت ووسائل الدفاع المخصصة لحماية التراب الوطني برا، جوا وبحرا.

3-3 الدومين الخاص: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للنفقة التي تستخدمها، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص،

[1] **المادة 16** من القانون رقم 90-30، المتعلق **بقانون أملاك الدولة.**

وبطبيعة الحال فان استخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة.[1]

أما بالنسبة للجزائر فان الأملاك الوطنية الخاصة، تتمثل في الأملاك التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للإستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص، وتشتمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة، الولاية والبلدية على:[2]

- العقارات والمنقولات المختلفة الأنواع غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي تمتلكها،
- الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها أو حققتها الدولة والجماعات المحلية في إطار القانون،
- الأملاك والحقوق الناجمة عن تجزئة حق الملكية التي تؤول الى الدولة، الولاية، البلدية والى مصالحها ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري،
- الأملاك التي الغي تخصيصها أو تصنيفها في الأملاك العمومية التي تعود اليها،
- الأملاك المحولة بصفة غير شرعية من الأملاك الوطنية التابعة للدولة، الولاية والبلدية، والتي إستولى عليها أو شغلت دون حق ومن غير سند وإستردتها بالطرق القانونية.

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 93.

[2] **المادة 17** من قانون 90-30، المتعلق **بقانون الأملاك الدولة**.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

الجدول رقم (.04): تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات العامة	1578,1	1505.5	1603.1	1974.2	2229.8	3082.9	3639.9	3639.9	5190.5	3676	4392.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
إجمالي الإيرادات العامة	5790.1	6411.3	5957.5	5738.3	5103.1	5110.1	6182.8	6714.2	6507.9	6278.9	

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم (03) يوضح تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

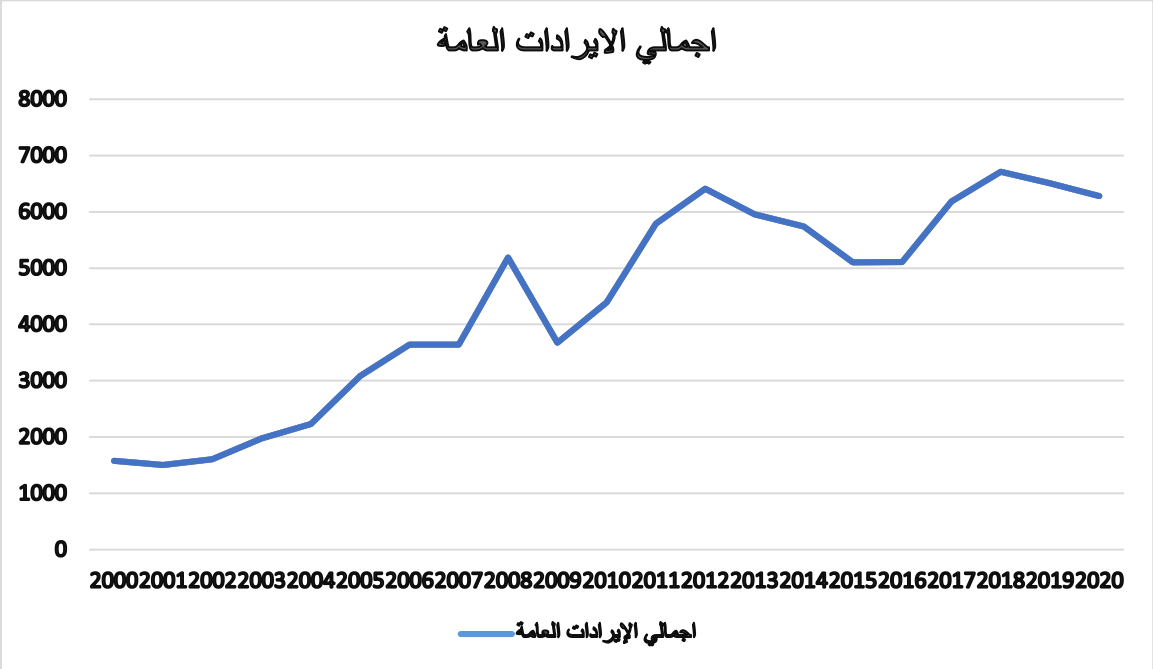

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الإيرادات العامة بلغت **1578,1** مليار دينار سنة 2000 لتصل الى **3639,9** مليار دينار سنة 2007، وهذا راجع بالأساس إلى إرتفاع الجباية البترولية.

وفي سنة 2008 شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا قدر ب 5190,5 مليار دينار مقابل **3639,9 مليار دينار** سنة 2007 أي إرتفعت بنسبة **40,75%** تقريبا بينما بقيت راكدة سنة 2009، وقد نتج عن هذا الارتفاع الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة مستوى**6411.3 مليار** دينار **مقابل 5790,1** مليار دينار سنة 2011 أي ارتفاع قدره **10,7%**، وترجع هذه الزيادة بشكل كبير الى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية، أما في سنة 2015 بلغت الإيرادات العامة مستوى **5103,1** مليار دينار مقابل **5738,3** مليار دينار في 2014 بإنخفاض قدره **635,2** مليار دينار ويعود سبب انخفاض المعتبر في إجمالي الإيرادات الميزانية كليا عن الإنخفاض في إيرادات المحروقات.

وفي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية **6182.8** مليار دينار مقابل **5110,1** مليار دينار سنة 2016، أي ارتفاع **21%** تقريبا، نجم عن هذا الارتفاع المعتبر ارتفاع الجباية البترولية على المحروقات ولترتفع سنة 2018 كأقصى حد لتصل **6714.2** مليار دينار لارتفاع الجباية البترولية العادية وفي الأخير سنة 2020 سجلت الإيرادات العامة **6278,9** مليار دينار.

مما سبق نلاحظ أن التوجه العام هو محاولة زيادة الإيرادات الإجمالية ، حيث يستهدف زيادتها من **5103,1** مليار دينار سنة 2015 الى **6278,9** مليار دينار سنة 2020، بالتركيز أساسا الى محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، أو على الأقل تقليل الاعتماد على الجباية البترولية كمورد رئيسي للميزانية، وقد أصبحت الجباية العادية تمثل **60%** من مجموع الإيرادات العامة حسب قانون المالية 2017 تمثل الضرائب المباشرة فيها النسبة الأكبر حيث بحلول نهاية هذه الأخيرة انخفض العجز الموازني ب **981** مليار دينار نتيجة الإرتفاع في الإيرادات ب **1072,7** مليار دينار وترتجع ضعيف في النفقات العامة، نسبة **60%** منها

إيرادات عادية تمثل فيها الضرائب المباشرة النسبة الأكبر حيث وصلت قيمتها الى حوالي **1297** مليار دينار مسجلة ارتفاعا بنسبة **22,6 %** مقارنة بسنة 2016.

إن إرتفاع كل من متوسط سعر البترول من **45** دولار للبرميل سنة 2016 الى **54** دولار للبرميل سنة 2017 وارتفاع الأرباح المسددة من طرف البنك الجزائري لفائدة الخزينة العمومية قد أدى إلى إرتفاع معتبر في إيرادات الميزانية تزامنا مع شبه إستقرار للنفقات الذي عرف تقلصا حادا منتقلا من **12,6%** من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2016 الى **6,4%** سنة 2017.[1]

المبحث الثالث: الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الموازنة العامة في الجزائر عن الوثيقة الأساسية التي تقيد فيها بنود النفقات العامة والإيرادات العامة تعد، فهي تمثل أحد اهم أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للموازنة العامة في الجزائر

1-مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري:

لقد عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بانها " الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها."[2]

على العموم تخضع الموازنة العامة في التشريع الجزائري الى القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المالية العامة التي تخضع لها بلدان العالم.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي،2018،ص58.

[2] القانون 84-17، المادة 06 منه، مرجع سبق ذكره.

2- هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري:

تتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، جانب النفقات العامة وجانب الإيرادات العامة، وفيما يلي سوف نتناول دراسة المعايير التي تبوب على أساسها كل من النفقات والإيرادات العامة في الجزائر.

2-1 تبويب النفقات العامة في الجزائر: تبوب النفقات العامة في الجزائر وفقا للأصناف الآتية[1]:

- **التبويب الإداري:** تصنف النفقات العامة إداريا وفق معيارين هما:

- التبويب حسب الوزارات: وهو القاعدة التي تصنف على أساسها موازنة التسيير في الجزائر، وفيه يتم وضع إعتمادات نفقات التسيير تحت تصرف الدوائر الوزارية.
- التبويب حسب طبيعة الإعتمادات: حيث توزع الإعتمادات حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

- **التبويب الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر:** وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر الى أربع مجموعات كبيرة منها واحدة تجمع النفقات غير القابلة للتخصيص وهي:
  - الخدمات العامة وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع،
  - الخدمات الإجتماعية: وتشمل التعليم، الصحة....الخ،
  - الخدمات الإقتصادية: وتضم الفلاحة، الصناعة...الخ،
  - النفقات غير قابلة للتخصيص: كفائدة الدين العام، رد القرض....الخ.

- **التبويب الاقتصادي:** وهو التبويب الذي يحظى بأهمية كبيرة بالنظر الى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد، ووفقا لذلك تقسم النفقات الى الأنواع الآتية:
  - نفقات التسيير (النفقات الجارية)، ونفقات التجهيز (نفقات راس المال)،
  - نفقات المصالح(الإدارية)، ونفقات التحويل (إعادة التوزيع).

[1] جمال لعمارة،مرجع سبق ذكره،ص 35-40.

- **التبويب المالي:** ووفقا لهذا التبويب يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من النفقات هي:

- النفقات النهائية: وهي تمثل حركة دخول وخروج الأموال بدون مقابل، وتمثل كذلك الحق المشترك في توزيع الأموال العامة،

- النفقات المؤقتة وعمليات الخزينة: ترتبط بالعمليات المؤقتة المعلقة بالخزينة أو القطاع المصرفي، فهي تمثل جزء حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة،

- النفقات الافتراضية او الضمانات: وهي التي تتعلق بعمليات إنفاق او قروض تتعهد الدولة بالقيام بها إذا تحققت بعض الظروف.

2-2 تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

إن الإيرادات العامة لا تبوب وفق الأهداف التي تحققها كما هو الشأن بالنسبة للنفقات العامة، وإنما تبوب وفق طرق تصحيحها، وعموما تبوب الإيرادات العامة في الجزائر وفق ثلاث معايير هي[1]:

- **التبويب القانوني:** يستند هذا المعيار الى استخدام السلطات العمومية للقوة والسلطة العمومية من عدمها أثناء تحصيل الإيرادات العامة، إذ يمكن لهذه السلطات في سبيل تحصيل إيراداتها اللجوء الى التدابير الآمرة والناهية التي تحتكرها.
- **التبويب المالي:** وفيه يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات:

- الإيرادات العامة النهائية: هي الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية، دون أن تتبعها تكلفة أو تعويض؛

- الإيرادات العامة المؤقتة: هي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة الواجب ردها أو تعويضها، والتي ينتج عنها تكاليف مثل دفع فوائد القروض، سندات الدولة...الخ.

- **التبويب الاقتصادي:** يرتبط هذا التبويب بطبيعة الثروات التي تم الإقتطاع منها، فقبل إصلاحات 1991 كان التبويب يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال وضرائب على الإستهلاك، أما بعد إصلاح 1991 أصبح تبويب الضرائب يعتمد على الضرائب

[1] جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص42-45.

المباشرة (ضرائب على الدخل الإجمالي، ضرائب على أرباح الشركات)، التسجيل والطابع، الرسوم المختلفة على الأعمال (الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الإستهلاك....)، والضرائب غير المباشرة.

3-تحليل تطور رصيد الموازنة العامة خلال 2000-2020

الجدول رقم (05): تطور رصيد الميزانية العامة خلال فترة 2000-2020 **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الإيرادات	1578,1	1505.5	1603.1	1974.2	2229.8	3082.9	3639.9
إجمالي النفقات	1178,1	1321.2	1550.7	1639.3	1888.7	2052.3	2453
الموازنة العامة	**400**	**184,3**	**52,4**	**334,9**	**341,1**	**1030,6**	**1186,9**
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
إجمالي الإيرادات	3639.9	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5
إجمالي النفقات	3108.6	4191.1	4264.3	4466.94	5731.1	7169.9	6024.3
الموازنة العامة	**531,3**	**999,4**	**-588,3**	**-74,04**	**59**	**-758,6**	**-66,8**
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
إجمالي الإيرادات	5738.3	5103.1	5110.1	6182.8	6714.2	6507.9	6278.9
إجمالي النفقات	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3	8627.2	8557.7	7823.1
الموازنة العامة	**-1257,4**	**-2553,2**	**-2187,4**	**-1206,5**	**-1913**	**-2049,8**	**-1544,2**

المصدر: بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية.

الشكل رقم (04): تطور الموازنة العامة (2000 -2020)

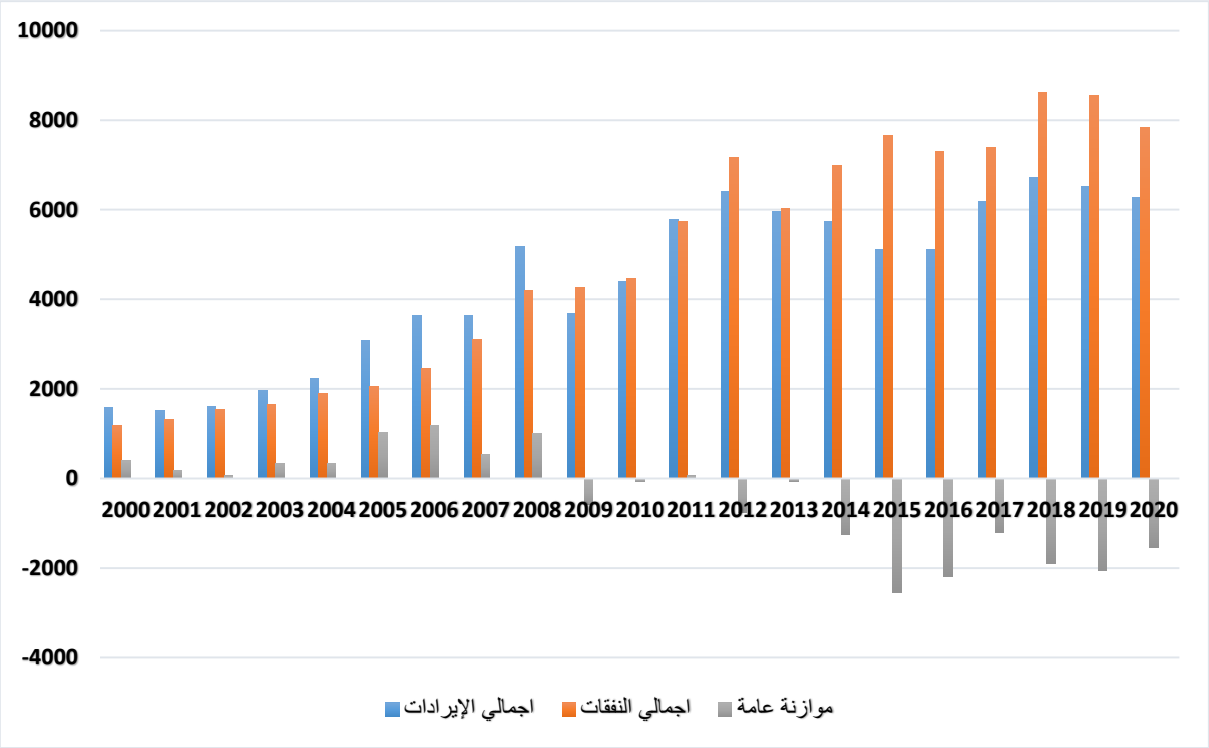

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (05).

من خلال تحليل معطيات الجدول يلاحظ أن ميزانية الدولة حققت فائض هيكلي من سنة 2000 إلى سنة 2008، حيث قدر ب **999,4 مليار دج** سنة 2008. ومن سنة 2009 إلى سنة 2020 سجلت عجز هيكلي بلغ أقصاه سنة 2016 بعجز قيمته **(2187,4) مليار دينار**، يعود أسبابه الى تفوق حصة النفقات العامة عن حصة الإيرادات بالرغم من الأموال التي تجنى من الإيرادات الجباية البترولية.

أدى إنخفاض الملموس في إنتاج المحروقات الى تراجع معدل النمو إلى مستوى 1,5% على الرغم من النمو القوي خارج قطاع المحروقات الناجم عن التوسع في المالية العامة، والذي أتاحته زيادة أسعار النفط التي وصلت حدود 75 الى 78 دولار للبرميل، وفي جانب النفقات زاد الإنفاق الحكومي بشكل ملموس بنسبة تقارب 11,2 % مقارنة بإنخفاضه الطفيف سنة 2017 رغم ذلك ترتجع العجز بما يقارب 6% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 8,7 % سنة 2017. أما على المتوسط فحسب التقديرات شهد النمو خارج المحروقات إتجاهات مناوئة بسبب ضبط أوضاع المالية العامة، وستتيح الإيرادات خارج قطاع المحروقات مساحة ما

لتخفيف حجم الخفض في النفقات، وعليه تراجع عجز الموازنة تراجع طفيف بحوالي 5 % سنة 2020.[1]

المطلب الثاني: تحليل أثر السياسة المالية على النمو والإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2000-2020

تتجلى أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشرات أساسية وهي وضعية النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات.

1-وضعية ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو السجل الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد، المؤسسات والشركات في دولة ما، مع الأفراد، المؤسسات والشركات في باقي دول العالم، من ثم يتم تسجيل العمليات المالية التي تتم بينهم سواء التي تدفعها الدولة والتي تحصلها وذلك خلال مدة زمنية عادة سنة، ولمعرفة تأثير السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة خلال فترة 2000-2020 على ميزان المدفوعات لدينا الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
رصيد ميزان المدفوعات	20,06	12,06	0,133	5,881-	27,54-	26,03-	21,76-	15,82-	16,93-	16,37-	/

SOURCE : Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, juin 2022.

[1] تقرير البنك الدولي، 2020.

الشكل رقم (05): يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

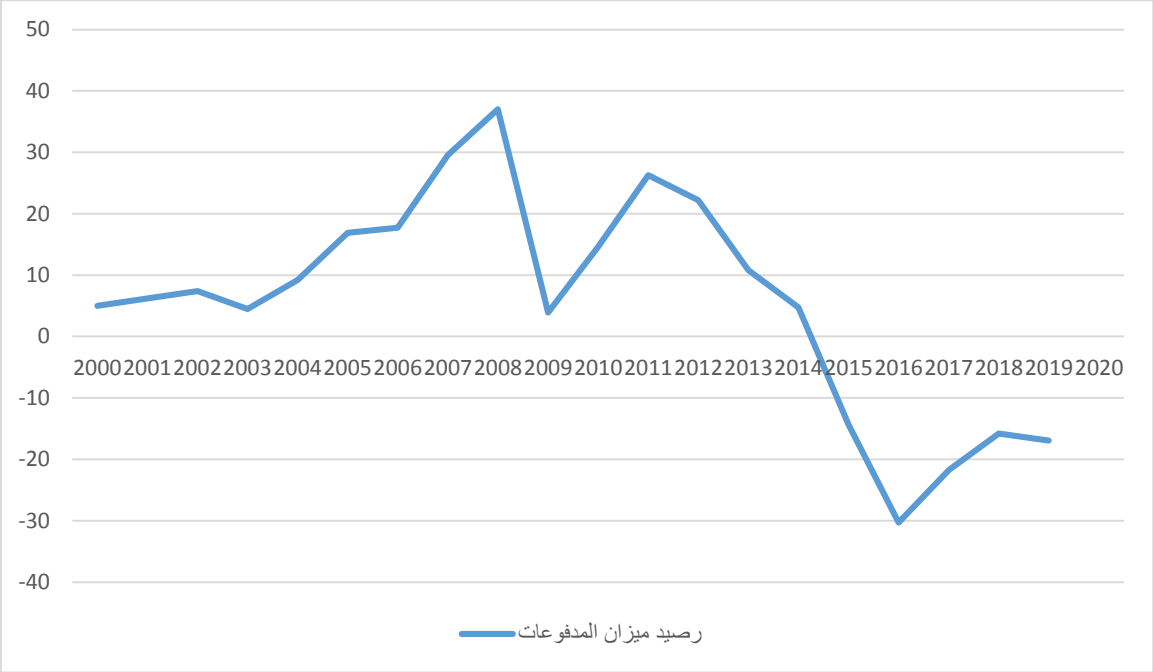

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (06).

يلاحظ من الشكل والمنحنى البياني تسجيل ميزان المدفوعات إرتفاعا خلال الفترة 2000-2008، حيث بلغ سنة 2000 قيمة 5 مليار دولار ليواصل في الإرتفاع ليصل سنة 2008 قيمة 37 مليار دولار وهذا الإرتفاع ناتج عن إرتفاع أسعار البترول وبعد سنة 2008 شهد إنخفاضا حادا بلغ قيمة 3,9 بسبب الأزمة المالية وعدم الإستقرار في أسعار البترول في الأسواق المالية، وفي سنة 2015 سجل رصيد سالبا قيمته 14,39 مليار دولار ، ويعود سبب الإنخفاض في رصيد ميزان المدفوعات هو الإنخفاض الحاد في أسعار البترول، حيث وصل البرميل تقريبا 24,5 دولار للبرميل من جهة ومن جهة أخرى عدم قدرة الإقتصاد الوطني على إستيعاب إرتفاع فاتورة الإستيراد. وفي سنة 2019 إنخفض هذا العجز الى 16,93 مليار دولار.

2-معدل البطالة:

إن الأزمات المتتالية التي عصفت بالإقتصاد الوطني كان لها تأثير سلبي على سوق العمل الجزائري، وجعلته عاجزا على إمتصاص (أنظر شكل رقم 06)، والأخص تلك المتعلقة

بفئة الشباب ما دون 30 سنة بنسبة 70%، ونصف هذه الشريحة تتعدى مدة انتظارها السنتين حتى يتسنى لها الولوج الى سوق العمل حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2014. الجدول أدناه يبين تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2020.

الجدول رقم (07): يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	29,77	27,30	25,90	23,72	17,65	15,27	12,27	13,79	11,33	10,16	9,96
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
معدل البطالة	9,96	10,97	9,82	10,21	11,21	10,20	12	11,89	11,81	12,83	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم (06): يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2020

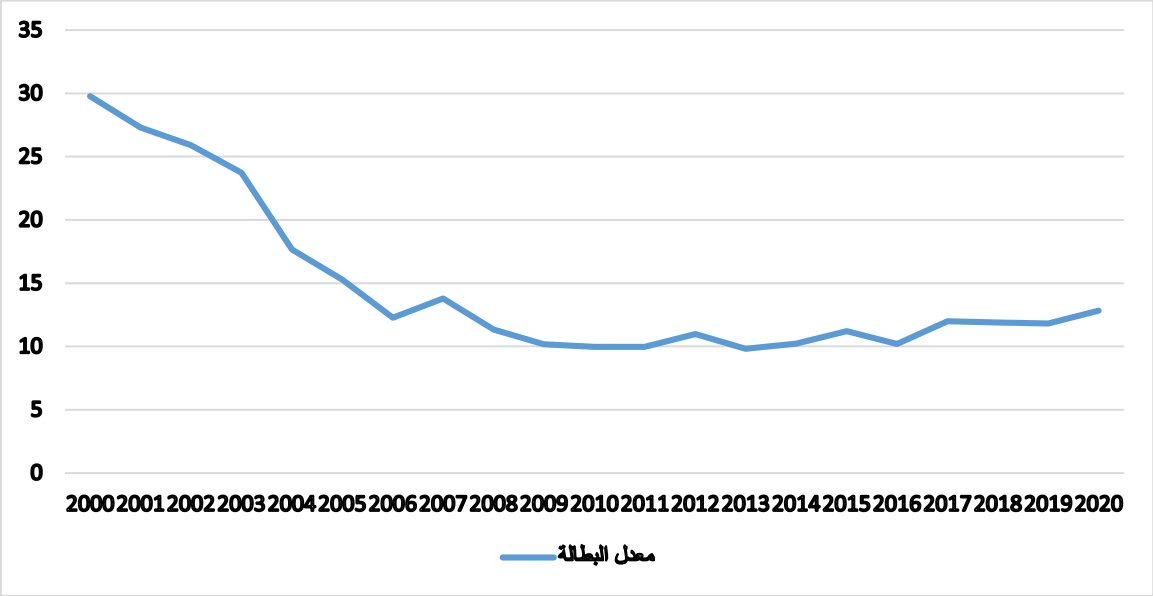

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن معدل البطالة عرف إنخفاضا ملموس فقد سجل سنة 2000 معدل يقدر ب 29،77% ليسجل سنة 2006 معدل بقيمة 12،27% وهذا راجع إلى سياسة الدولة في امتصاص البطالة عن طريق مشاريع البرامج الإستثمارية الممولة من طرف النفقات العمومية ليواصل الإنخفاض حيث بلغ سنة 2011 معدل يقدر ب 9،96 % غير أن هذا الانخفاض الناجم عن استحداث مناصب شغل معظمها في قطاع الوظيفة العمومية، وفي سنة 2012 سجل معدل البطالة إرتفاعا قدر ب 10،97 % ، ثم بدأ في الإرتفاع ولكن بنسب ضعيفة وهذا رغم زيادة الإنفاق العمومي واتباع الدولة سياسة مالية هدفها تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وقد سجل معدل البطالة خلال الثلاث سنوات من 2017 الى 2020 الأخيرة إرتفاعا طفيف بمتوسط معدل 11،5%.

3-معدل التضخم:

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم (08): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0,34	4,2	1,42	2,3	4	1,64	2,53	3,5	4,4	5,9	3,91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
معدل التضخم	3,9	9,8	3,2	2,9	4,8	4,3	4,8	4,26	1,95	2,41	/

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير البنك المركزي (2000-2020)

الشكل رقم (07) : يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

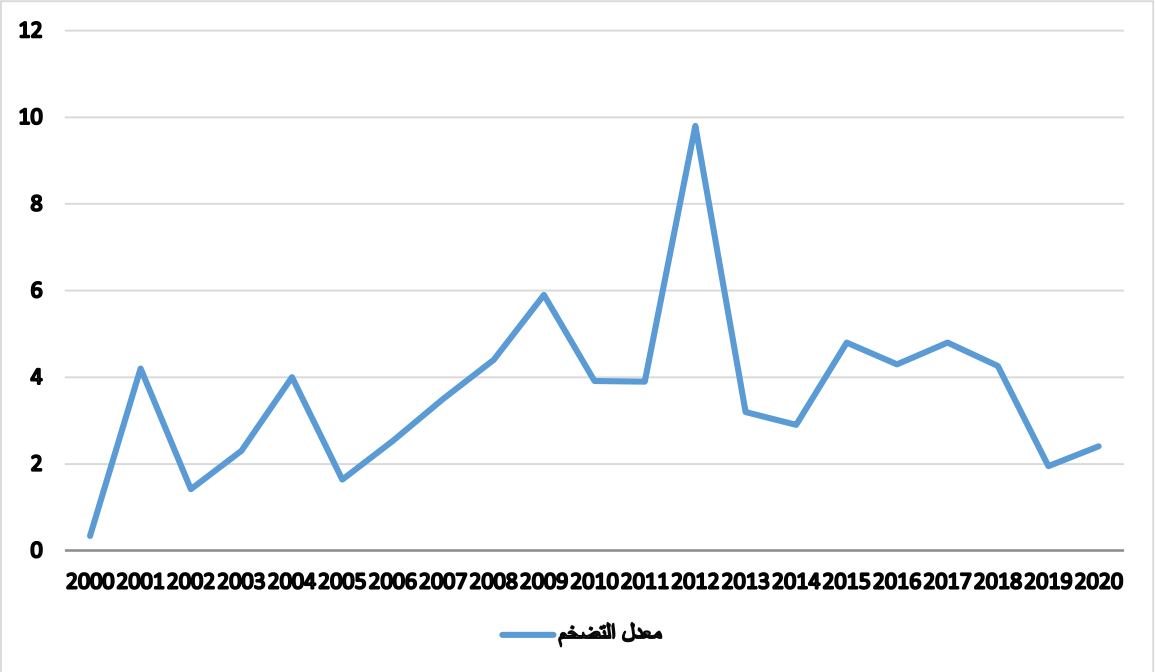

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08)

من خلال تفسير الجدول نلاحظ أن معدل التضخم يعكس الإرتفاع المستمر للأسعار خلال الفترة 2000-2020، ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم سنة 2000 يقدر ب **0،34 %** وإرتفعت نسبيا سنة 2001 إلى **4.2 %** ، وسنة 2005 قدر ب **1.64 %** وخلال الفترة 2005 إلى 2010 عرف بمعدل وسطي **3،7 %**، وتراوحت معدلات التضخم ما بين **2،53** سنة 2006 وبلغ أعلي معدل خلال هذه الفترة سنة 2008 ب **4،4 %** وكان هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية ب **8،23%** ومواد أخرى ب 7،88 % ، وأسعار مجموعة التربية والثقافة ب **6.03%**، وسجلت معدلات التضخم ارتفاع من **3،91%** سنة 2010 إلى **4،8 %** سنة 2017، حيث سجل اعلي نسبة سنة 2012 ب **9،8%** ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية ب **12،22%** ومجموعة مواد أخرى ب **13،42%** ، أما في سنة 2017 بلغ معدل التضخم **4،8 %** وكان هذا التراجع ناتج من انخفاض أسعار مجموعة التربية والثقافة والنشاطات(الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، جوان 2018)، دل هذا على أن فترة 2000-2017 عرفت تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم تميز بارتفاع نسبي خاصة بعد 2014 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وهذا ما سبب عجز كبير اثر على القدرة

الشرائية وارتفاع الأسعار مما يفسر ارتفاع في الفجوة التضخمية، وبلغ معدل التضخم سنة 2020 ب 2.41 % والمواد المصنعة ب **5،35 %** مما اثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من **1،95%** سنة 2019 إلى **2،42 %** في سنة 2020.

4-تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020:

يعتبر النمو الإقتصادي هدف تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شانها رفع معدل النمو الإقتصادي، نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن ، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الإقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته ولذلك فان تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للإستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الإقتصادية لمختلف الدول وخاصة الدول النامية ، والجدول الموالي يوضح تطور معدل النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الاقتصادي	3,8	3	5,6	7,2	4 ,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	3,6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	/
معدل النمو الاقتصادي	2,9	3,4	2,81	3,84	3,7	3,2	1,3	1,2	0,8	-5,48	/

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل رقم (08): يوضح تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد بمعطيات الجدول رقم (09).

من الجدول والمنحنى البياني السابقين نلاحظ أن الإقتصاد الجزائر سجل نموا قويا من بداية سنة 2000 إلى سنة 2005 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي ومن سنة 2006 إلى سنة 2011 عرف النمو تذبذبا مستمرا وهذا راجع إلى التغيرات الخاصة في أسعار البترول، أما بالنسبة لسنة 2012 إلى سنة 2015 عرف نسب النمو الإقتصادي إرتفاع طفيف وذلك راجع إلى لتأثره بقطاع المحروقات، ثم عادت نسبة الإنخفاض مرة أخرى سنة 2013، وإرتفاعها سنة 2014 إلى سنة 2015 ، ثم رجعت بالإنخفاض مرة أخرى من سنة 2016 إلى سنة 2017 وذلك راجع إلى الإنخفاض الحاد لأسعار النفط ، وفي سنة 2019 سجل النمو أقل إنخفاض قدر ب **0.8 %** وفي سنة 2020 سجل النمو الإقتصادي معدل سالب قدر **-5.48%**.

خلاصة الفصل

يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي لإعتماده على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، والتالي فهو مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار إقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك فان أي صدمة تحدث على أسعار النفط أو إقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على قطاع المنتجات في الجزائر، وعليه يمكن القول أن دور السياسة المالية محدودة وأن نجاحها يتوقف على إستقرار السياسي والإنفتاح الإقتصادي بهدف دفع عجلة التنمية وإتاحة الإستقرار الإقتصادي.

تميزت السياسة الإنفاقية للجزائر خلال فترة 2000-2020 بزيادة معدلات النفقات العامة بإستمرار وأخذت نفقات التجهيز حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التسيير في المرتبة الثانية التي عرفت نوع من الزيادة خلال فترة الدراسة. أما السياسة الإيرادية فتعتمد أساسا على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 60% من الإيرادات الإجمالية، غير أن الجباية العادية عرفت نوع من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى الى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة.

الخاتمـة العـــامـة

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نعرض علاقة السياسة المالية كسياسة إقتصادية، تعتبر جزء من السياسات العامة للدولة للتنمية الإقتصادية، آخذين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة.

قمنا بداية بتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية، أدواتها ومراحل تطورها وكذا آلية عملها والعوامل المؤثرة فيها خاصة في الدول النامية وذلك نظرا لدورها الرئيسي في تعبئة الموارد المالية اللازمة في تمويل التنمية وزيادة النشاط الاقتصادي للمجتمع.

استنتجنا من خلال بحثنا هذا إلى أن السياسة المالية أصبحت من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة وخاصة النامية على حد سواء، لنركز في ذلك على مسار السياسة المالية في الجزائر خلال عشرين سنة بدايتا من سنة 2000، حيث تناولنا في هذه الفترة دراسة وتحليل النفقات العامة، الإيرادات العامة وكذا الموازنة العامة.

توصلنا كذلك الى أن الجزائر رغم حشدها وتسخيرها لأموال هائلة وضخمة لسياستها المالية المتبعة، إلا أنها أسفرت عن نتائج متواضعة وكان لها تأثير كبير على المجال الاقتصادي بحيث مازالت تعتمد على المحروقات ليصبح بذلك الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي استهلاكي.

وكنتيجة لبحثنا هذا، فإن الجزائر لا تمتلك سياسة مالية قوية مبنية على تنويع الإيرادات وترشيد النفقات وإنما هي تتبع سياسة الإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات.

✓ **إختبار الفرضيات:**

إنطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا لكل جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- فيما يخص الفرضية الأولى والتي كان مضمونها تحقيق التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بتنمية وتفعيل مختلف الموارد خارج قطاع المحروقات صحيحة وهذا ما أكدته دراستنا أن تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو مرتبط بمدى

وفرة الموارد المالية مما يستوجب تنمية وتفعيل الموارد المالية لتحقيق الأهداف المرجوة عن طريق تنويع الإيرادات،

- فيما يخص الفرضية الثانية والتي نصت على أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الإقتصادية الفعالة المتبعة في الجزائر لتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية صحيحة، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا، على أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى تطوير هذه السياسة من خلال تقديم حوافز ضريبية وترشيد النفقات الإستثمارية بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق حد لعجز الموازنة العامة،
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي كان مضمونها أنه لم يتحقق النمو الإقتصادي المنتظر بالمقارنة مع ضخامة الموارد المالية التي خصصت لها خلال الفترة 2000-2020 في الجزائر صحيحة. حسب نتائج الدراسة المتوصل إليها لاحظنا أن معدلات التنمية لم تكن بالدرجة المتوقعة، فهي نتائج متواضعة مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة التي خصصت لها، كما تم تسجيل عجز في الموازنة العامة لمعظم السنوات خلال فترة الدراسة.

✓ **أهم النتائج المتوصل إليها:**

- الإعتماد الشبه الكامل على إيرادات المحروقات في تمويل السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة،
- إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسات الاقتصادية المعاصرة، وقد شهدت تطورات جوهرية، وأصبحت أداة الدولة لتوجيه والإشراف الاقتصادي، كما تبين لنا أن للإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع فظلا عن قدرتها على ترشيد إستخدام الموارد المالية،
- للسياسة المالية دور في التأثير عل الناتج المحلي الإجمالي ويكِون هذا من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية على رأسها الإستقرار الإقتصادي، التوظيف وتوزيع الدخل. إن للسياسة المالية أثر كبير في

تقليل التضخم من خلال إستخدام أدواتها المختلفة بحيث تعتبر الضريبة أحد الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق التحويلات في مداخيلهم أو عن طريق زيادة الأسعار،

- إعتماد الجزائر على صادرات النفط التي قاربت 97% من الحجم الكلي للصادرات أبرزت الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الإقتصادي وعدم جدية السياسات المنتهجة وضعف التخطيط والإستشراف،
- حظيت السياسة المالية خلال الفترة 2000-2020 بمنحى جديد حيث إتبعت الجزائر المنهج الكينزي وقامت بتوسيع النفقات العامة نتيجة للوفرة المالية بسبب إرتفاع أسعار النفط خلال معظم سنوات الدراسة التي كان لها دور كبير في السياسة المتبعة،
- لاحظنا كذلك غياب الرشادة في الإنفاق العام بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء إختيار نوعية البرامج والمشاريع،
- يمكن القول أن السياسة المالية المنتهجة خلال فترة 2000-2020 لم تؤثر بشكل كبير على التنمية الإقتصادية كما كان متوقعا، وذلك نتيجة للإعتماد على قطاع المحروقات بشكل رئيسي والنمو خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا.

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا إقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة ترشيد سياسة مالية تزيد من حجم الأنشطة الإنتاجية وتحسين أداء القطاعات ذات التراكم الرأسمالي ومنه تؤدي إلى إنتعاش إقتصادي،
- ضرورة ترشيد النفقات العامة وذلك بتحليل النفقات والإيرادات في إنجاز المشروعات،
- العمل على تنويع الإيرادات خارج المحروقات وذلك بإصلاح النظام الضريبي والتوجه نحو الضرائب المباشرة حتى تضمن وعاء ضريبي أوسع يعوض النقص في الإيرادات العامة،

- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني حصيلة الإيرادات غير الجبائية،
- إصلاح الإدارة العامة ومكافحة البيروقراطية والفساد الإداري والتبذير، الأمر الذي يؤدي الى ترشيد السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية،
- مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية.

✓ **الآفاق المستقبلية للدراسة:**

لايزال المجال مفتوح للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا هذا، نذكر منها:

- دور سياسة الإنفاق الحكومي العام في تحقيق التوازن الإقتصادي دراسة تحليلية وقياسية حالة الجزائر 2010-2022،
- دراسة أثر زيادة النفقات الحكومية على التنمية الإقتصادية،
- دراسة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وتقلباتها وأثرها على التنمية الإقتصادية،
- تحقيق الإستدامة المالية والإستقرار الإقتصادي في الجزائر.

قائـــــمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب:

1- محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، 2007،

2- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى،2006،

3- حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر،2007،

4- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1997 ،

5- عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1996 ،

6- حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004،

7- محمد العربي شاكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01،2006،

8- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2008،

9- د عبد العزيز علي السوداني، **أسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،1996،

10- كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،1984،

11- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،1971،

12- صالح صاحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات)**، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2006،

13- خصاونة صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط02، مطبوعات الراي، عمان، الأردن،2000،

14- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر** (دراسة مقارنة)، ط 01 دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2007،

15- مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، أعمان، الأردن،2008،

16- الحاج طارق، **المالية العامة**، ط01 دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009،

17- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2010،

18- طاقة محمد، العزاوي هدى، **اقتصاديات المالية العامة**، ط01 دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن،2007،

19- عدلي ناشد سوزي، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2000،

20- الخطيب خالد شحادة، شامية احمد زهير، **أسس المالية العامة**، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005،

21- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008،

22- عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2006،

23- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005،

24- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005،

25- عادل العلى، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009،

26- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1999،

27- العلي، عادل فليح، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، الجزء، اثراء للنشر والتوزيع، عمان،2003،

28- حسن، باسم عبد الله، **الاثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام 2003**، طبعة أولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2018،

29- عصفور، محمد شاكر،**أصول الموازنة العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة4 ،2012،

30- الحمداني وشنشول، رفاه شهاب ونسرين رياض، **سياسات الإصلاح الضريبي للمؤسسات الدولية وأثرها**، طبعة أولى، الجزء الاول والثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،2018،

31- د حسين احمد الحسين الغزو، **النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن،2017،

32- سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت،1973،

33- محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها**، مؤسسة شهاب للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1994،

34- كمال رزيق، **إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر، أطروحة دكتوراه**، جامعة العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير جامعة الجزائر03، السنة الجامعية: 2013، 2014،

35- خالد وليد الشايجي، **المدخل الى المالية العامة الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005،

36- محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة،1983،

37- فايز الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، جامعة الملك سيعود، الرياض، طبعة أولى،1985،

38- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007،

39- محمد عزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات- الاستراتيجيات- التمويل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007،

40- عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر،2006،

41- حامد عبد الحميد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002،

42- حربي محمد موسى عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، ط 02، عمان،1998،

43- معروف هوشيار، **دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**، دار الصفاء للنشر، ط01، جامعة البلقاء التطبيقية،2005،

44- محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008،

45- كريمة كريم، جودة عبد الخالق، **أساسيات التنمية الاقتصادية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة،2008،

46- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2004،

47- بساعد علي، **محاضرات المالية العمومية، المعهد الوطني للمالية**، الجزائر، ديسمبر 1992،

48- خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث**، دار هومة، الجزائر، ج01، ط02 ،2006،

49- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 93.

ب/ الرسائل والأطروحات الجـــامعية:

1- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** "حالة الجزائر 1990-2004" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005،

2- يحياوي عبد الحفيظ، **السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) حالة الجزائر 1970-2009**، المركز الجامعي غرداية معهد العلوم الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، الجزائر،2011/2010،

3- كشيتي حسين، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر2000-2009)**، رسالة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/ 2012،

4- حميدوش حورية، **دور القطاع التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر3 ،2010 2011،

5- هشام بوعافية، **التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة جزائر ،2016-2017،

6- إسماعيل صاري، **السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000_2010**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2011-2012،

7- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2009،

8- خلادي نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر3 ، 2011/2012،

9- إسماعيل صاري، **السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر،2011-2012.

ج/ المجـــلات:

1- عبير علي ناصر، **دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد14العدد 48، بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية، 2019،

2- على كساب، محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر.

3- الجهني عبد الله، **أثر العجز في الانفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربي السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، جدة، المملكة العربية السعودية،2006.

د/ التقـــارير والملتقيات:

1- موسى رحماني، **نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية**، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول " **السياسات الاقتصادية واقع وأفاق**"، جامعة تلمسان، الجزائر 29-30 نوفمبر 2004،

2- نعيم فهم حنا، **تقييم سياسة الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية "دراسة تقييمية لتجربة مصر وسوريا**"، مداخلة بمؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن 21، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر 11-13 سبتمبر، 2003،

3- مبارك بوعشة، **أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة الى تجربة هولندا**، مداخلة بالملتقى اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر،21-21 اكتوبر2008،

4- بنك الجزائر، **التقرير السنوي**، 2014،

5- **تقرير البنك الدولي**، 2020،

6- **Bulletin statistique de la Banque d'Algérie**, juin 2022.

هـ / القوانـين والنصوص القـانونية والوثـائق الرسمية:

1- القانون رقم: **17-84** المؤرخ في: 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 24،

2- **قانون 18-18** المؤرخة في27-12-2018، **المتضمن قانون المالية لسنة 2019،**

3- **المادة 35** من قانون 84-17، **المتعلق بقانون المالية،**

4- المادة **11** من القانون **84-17** المتعلق **بقانون المالية،**

5- **المادة 12** من القانون رقم: 90-30 المؤرخ في 01-12 1990، المتعلق **بقانون أملاك الدولة،** المنشور في الجريدة الرسمية رقم1990/52،

6- **المادة 16** من القانون رقم 90-30، المتعلق **بقانون أملاك الدولة،**

7- **المادة 17** من قانون 90-30، المتعلق **بقانون الأملاك الدولة.**

و/ المـواقع الإلـكترونية:

1- موقع الإلكتروني، https//fbs.ae.analytics.articles، تصفح يوم: 03. 2023.03،

2- موقع الإلكتروني، تصفح يوم: 03/03/2023 http:www.eliktisad.com.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1- M. L jhingan ,**the economiccs of devlopent and planing**,vrinda publication ltd,32,revised and enlarged edition,1999,

2- A.P thirwall, **growth and development**,sixth edition, macmillan press ltd,1999,

3- Todaro mecheal, economic development, sevewth edition, Addison, Wesley, London,2000.